مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
17 أغسطس 2026	15 أكتوبر 2026	23 نوفمبر 2026

مناورات «حزام الأمن البحري» والتعاون الإيراني مع الصين وروسيا في خليج عُمان

ليوناردو جاكوبو ماريا مازوكو

باحث متخصص في الشؤون الأمنية لمنطقة الخليج

مستخلص

تنامى اهتمام الدول بالمناورات العسكرية المشتركة بهدف تحسين قدراتها العملياتية، وإظهار اصطفافها السياسي، وبناء علاقاتها الإستراتيجية، بيد أنَّ هذه الوظائف العسكرية والسياسية لا تتطور بالضرورة بالوتيرة نفسها. تتناول هذه الدراسة مناورات «حزام الأمن البحري» والتي تعرف اختصارًا بـ(MSB)، وهي مناوراتٌ بحريةٌ دوريةٌ تُجريها إيران والصين وروسيا منذ عام 2019، بهدف تقييم تطور التعاون البحري الثلاثي وحدوده. وبالاستناد إلى أربعة مؤشراتٍ هي مدة المناورات، والوحدات البحرية المشاركة، والقدرات الأساسية، والأنشطة الإضافية، تذهب الدراسة إلى أنَّ مناورات «حزام الأمن البحري» أسهمت تدريجيًا في إضفاء طابعٍ مؤسسيٍ على التفاعل بين هذه الجيوش الثلاثة، مع بقائها مائلةً نحو الاستعراض السياسي وبناء العلاقات أكثر من تطوير مستوياتٍ متقدمةٍ من التوافق العملياتي البحري أو ما يُعرف بـ «قابلية التشغيل البيني البحري | Naval Interoperability». وقد شهدت الدورات المتعاقبة للمناورات تطوراتٍ عملياتيةٍ تدريجية، شملت تدريباتٍ أكثر تقدمًا على استهداف الأهداف وأنشطة الرماية بالذخيرة الحية، مع اتساع نطاقها الدبلوماسي بعد مشاركة الدول المراقبة فيها. ومع ذلك، بقيت مناورات «حزام الأمن البحري» متمركزةً حول مهام الأمن البحري منخفضةً إلى متوسطة الشدة، ولم تقدم سوى أدلةٍ محدودةٍ على وجود قابلية تشغيلٍ بيني ذات طابع مؤسسي أو قدرة على الردع، كما كشف إلغاء دورة عام 2026 قُبيل عملية «الغضب الملحمي» التي شنتها الولايات المتحدة ضد إيران بصورةٍ أكبر عن هذه القيود. وتخلص الدراسة إلى أنَّ مناورات «حزام الأمن البحري» تُفهم على نحوٍ أدق بوصفها أداةً مرنةً للدبلوماسية البحرية، ظلت أهميتها السياسية تتجاوز باستمرار فاعليتها العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الصين، إيران، المناورات البحرية، «مناورات حزام الأمن البحري»، المحيط الهندي، عملية الغضب الملحمي، الدبلوماسية البحرية.

مقدمة

لطالما نظرت الدول إلى المناورات العسكرية المشتركة بوصفها وسيلةً للتعبير عن متانة العلاقات الدفاعية، وكانت هذه المناورات غالبًا ما تُجرى في إطار التحالفات العسكرية، حيث تتدرب الدول الأعضاء معًا لمواجهة تهديدٍ مشترك، بيد أنَّ هذا النمط أخذ يتراجع تدريجيًا في النظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة، ويُعزى ذلك بدرجةٍ كبيرة إلى أنَّ التعددية، باعتبارها نهجًا لتنظيم التعاون الدفاعي، أصبحت تشمل المهام العسكرية أكثر من ذي قبل[1]. ولا يزال التموضع الجيوسياسي والاصطفاف الإستراتيجي عاملين مؤثرين بدرجةٍ كبيرةٍ في قرار الدولة المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة، لكن لم يعد وجود تحالفاتٍ رسميةٍ شرطًا ضروريًا لإجرائها، ويتجلى هذا التطور بوضوحٍ خاص في المجال البحري، حيث تنامت أهمية المناورات البحرية المشتركة المتكررة في صياغة الدبلوماسية العسكرية والرسائل السياسية.

غير أنَّ الوظائف السياسية والعسكرية للمناورات لا تتطور بالضرورة بالوتيرة نفسها؛ فالمناورات الدورية قد تُوطِّد التواصل بين الجيوش وتُظهر صورةً توحي بوجود اصطفافٍ إستراتيجي، من دون تحقيق مكاسب موازية في التوافق العملياتي (قابلية التشغيل البيني | interoperability) أو الفاعلية القتالية. تبحث هذه الدراسة هذا التباين من خلال «مناورات حزام الأمن البحري»، وهي مناوراتٌ بحريةٌ دورية تجريها إيران والصين وروسيا منذ عام 2019. وتطرح تساؤلاتٍ من خلال تتبُّع دوراتها المتعاقبة عن الكيفية التي تطورت بها هذه المناورات على المستويين العملياتي والسياسي، وما الذي يكشفه هذا التطور عن عمق التعاون البحري الثلاثي وحدوده.

وتذهب الدراسة إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» أسهمت تدريجيًا في إضفاء طابعٍ مؤسسي على التفاعل بين الجيوش، مع بقائها أكثر ميلًا إلى الاستعراض السياسي وبناء العلاقات منها إلى تحقيق مستوياتٍ متقدمةٍ من التوافق العملياتي البحري (قابلية التشغيل البيني البحري). وقد شهدت الدورات المتعاقبة تطوراتٍ عملياتية تدريجية، شملت أنشطةً أكثر تعقيدًا في مجال استهداف الأهداف والتدريب بالذخيرة الحية، فيما أدى توسيع مشاركة المراقبين إلى زيادة النطاق الدبلوماسي للمناورات. ومع ذلك، ظلت المناورات متمحورةً حول مهام الأمن البحري منخفضةً إلى متوسطة الشدة، ولم تقدِّم سوى أدلة محدودة على تحقيق توافقٍ عملياتي مؤسسي أو قدرة ردعية. وتتعارض هذه النتيجة مع القراءات التي تنظر إلى التفاعل العسكري بين إيران وروسيا والصين بوصفه دليلًا على تبلور محورٍ إستراتيجي أكثر صلابة[2]، وتتوافق بدلًا من ذلك مع الرؤى الأكثر حذرًا بشأن بروز كتلةٍ عسكريةٍ مكتملة الأركان[3]. وتشير الدراسة إلى أنَّ تكرار التواصل العسكري يمكن أن يستمر مع محدودية التكامل العسكري.

أولًا: المنهجية والمقاربة النظرية

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة الطولية النوعية (qualitative longitudinal case-study approach) لبحث تطور «مناورات حزام الأمن البحري» عبر دوراتها المتعاقبة. وبدلًا من التعامل مع المناورات باعتبارها حدثًا واحدًا، يفكك التحليل في هذه الدراسة المناورات إلى دوراتها المنفردة، ويتتبع بصورةٍ منهجيةٍ التغيرات التي طرأت على تكوينها ومضمونها العملياتي والأنشطة المصاحبة لها. ويستند هذا النهج إلى منهج دراسات الحالة المنظمة والمركزة (structured and focused case-study research) الذي طوره جورج وبينيت (George وBennett)، والذي تُفحص بموجبه الملاحظات داخل الحالة الواحدة من خلال مجموعةٍ متسقةٍ من الأسئلة المستمدة من هدف البحث[4].

ويستند التحليل التجريبي إلى مجموعة بياناتٍ أصليةٍ تغطي خمس دورات من «مناورات حزام الأمن البحري»، بدءًا من أول دورة ثلاثية عام 2019 وحتى عام 2025. واستُبعدت دورة عام 2021 لأنها كانت ثنائيةً فقط بين إيران وروسيا. وتسجل مجموعة البيانات أربعة أبعادٍ رئيسية لكل مناورة: (1) المدة؛ و(2) الوحدات البحرية المشاركة، بما يشمل عددها ونوعها والدولة التي تنتمي إليها؛ و(3) القدرات الأساسية، ويُقصد بها الأنشطة العملياتية الرئيسية التي جرى التدريب عليها خلال المناورة، مثل مكافحة القرصنة، والبحث والإنقاذ، وتحرير الرهائن، والتكتيكات الحركية، والتدريب بالذخيرة الحية؛ و(4) الأنشطة الإضافية، بما في ذلك مشاركة المراقبين، وتمارين التصوير (**PHOTOEXs**)، وزيارات الموانئ، والأنشطة الثقافية والرياضية، وغيرها من الفعاليات التي تُقام بالتوازي مع الجانب العملياتي. وتوفر هذه الفئات أساسًا متسقًا لرصد التغيرات التدريجية في البعدين العسكري والدبلوماسي للمناورات، غير أنَّ إعداد مجموعة البيانات تَعقَّد بسبب تفاوت مستويات الإفصاح العلني بين المشاركين الثلاثة؛ فعلى خلاف الصين وروسيا، لا تنشر إيران بانتظامٍ قوائم شاملة بالوحدات البحرية المشاركة في المناورات، ما يجعل من الصعب تحديد التكوين الكامل للقوة الإيرانية المشاركة في بعض الدورات.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأبعاد الأربعة المشار إليها سابقًا في التحليل البنيوي لكن طبَّق أيضًا إطار روسييه وهينغ وكانون (Rossier, Heng, Cannon) المكون من خمسة مؤشرات، والذي من خلاله يفسِّر الدلالة الأوسع للتغيرات في المشاركين، والمحتوى، والموقع، والتواتر، والتأطير[5]، واعتمد الباحث على هذا الإطار الخماسي فقط في الحالات التي يمكن من خلالها توضيح البعد السياسي للمناورة، وبالتالي يساعد الجمع والتميز بين هذين المسارين في تقييم التطور الملحوظ للمناورات والعلاقة بين مضمونها العملياتي ورسائلها السياسية.

وبناءً على ذلك يعتبر تناول مفهومي المناورات العسكرية المشتركة، والدبلوماسية البحرية، مدخلين مهمين لتقييم المناورات العسكرية المشتركة بين إيران والصين وروسيا في بحر عمان، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

1. مفهوم المناورات العسكرية المشتركة

على الرغم من عدم وجود تعريفٍ أكاديمي يُحظى بإجماعٍ كاملٍ للمناورات العسكرية، فإنَّه يمكن وصفها بأنَّها فعالياتُ تدريبية تشارك فيها دولتانِ على الأقل، تستعرض خلالها الدول المشاركة قدراتها وعزمها عبر محاكاة عملياتٍ قتاليةٍ وغير قتالية سعيًا إلى تحقيق مجموعةٍ متنوعة من الأهداف السياسية والعسكرية.

وتاريخيًا، لجأت الدول إلى المناورات العسكرية المشتركة باعتبارها أداةً متعددة الاستخدامات لتعزيز الجاهزية للحرب. ويختلف نطاق المناورات التي يمكن للدول إجراؤها بدرجةٍ كبيرة، بدءًا من التدريبات القتالية المتقدمة التي تتطلب مستوياتٍ عاليةٍ من قابلية التشغيل البيني في القتال والتكامل في القيادة والسيطرة، وصولًا إلى تدريباتٍ أقل تعقيدًا لا تتطلب سوى درجة معتدلة من التنسيق العسكري والوسائط العسكرية. وقد تركز التدريبات كذلك إما على هيئات الأركان، كما في تمارين مراكز القيادة، أو على القوات، كما في التدريبات الميدانية، أو تجمع بين الاثنين. ومن ثم، تسعى كل مناورةٍ إلى تحقيق مجموعةٍ محددةٍ من الأهداف العسكرية المقصودة بحسب تكوينها ومدتها ومحور تركيزها. ومع ذلك، يمكن عمومًا تصنيف المناورات العسكرية ضمن أغراضٍ دفاعيةٍ إذا كانت تستهدف تعزيز الاستعداد القتالي، أو أغراضٍ هجومية إذا كانت موجهة نحو ممارسة الضغط أو الاستعداد للصراع[6].

وعلى الرغم من أنَّ الاستعداد التقليدي للحرب والفاعلية القتالية لا يزالان من الوظائف الأساسية للمناورات العسكرية، فقد تحولت هذه المناورات بصورةٍ متزايدة إلى أداةٍ من أدوات السياسة الخارجية، ولا سيما خلال حقبة الحرب الباردة. وتشمل الأهداف التكتيكية والفنية: تدريب القوى البشرية، والحفاظ على القدرات القتالية، ودعم التجريب التكنولوجي والعقائدي. أما الأهداف السياسية والإستراتيجية فتشمل مساعي طمأنة الشركاء، ودعم توحيد المعايير، وتعزيز الدبلوماسية، وردع الخصوم، والاستعداد للحرب[7]، لذا تُعدُّ المناورات العسكرية أداةً مرنةً لتحقيق طيفٍ واسعٍ من الأهداف السياسية والعسكرية، وإرسال رسائل مختلفة إلى جماهير متعددة.

جدول (1) أهداف المناورات العسكرية

التكتيكية-التقنية	السياسية-الإستراتيجية
■ التدريب على إجراءات الاتصالات والخدمات اللوجستية ■ الحفاظ على المهارات القتالية وإدخال كفاءات قتالية جديدة ■ التجريب (المعدات، والمفاهيم، والإستراتيجيات)	■ طمأنة الحلفاء والدول الصديقة والداخل ■ إصلاح قطاع الدفاع وتوحيد المعايير الدبلوماسية ■ ردع الخصوم ■ الاستعدادات الهجومية

Source: Beatrice Heuser, "Reflections on the Purposes, Benefits and Pitfalls of Military Exercises."

وقد أعادت التطورات الحديثة، التي أدخلت أدوات وتقنيات محاكاةٍ مبتكرةٍ في إجراء التدريبات العسكرية، إحياء الاهتمام بكيفية تدريب الدول معًا[8]، لكن لا تزال المناورات العسكرية، ولا سيما تداعياتها السياسية الأوسع، موضوعًا لم يحظَ بالقدر الكافي من البحث الأكاديمي[9]. وباعتبارها محورًا لعلاقاتٍ وتبادلاتٍ عسكريةٍ مكثفة، تنطوي المناورات العسكرية المشتركة على بُعدٍ علائقي مهم، وتُعدُّ أداةً قيّمة للدبلوماسية العسكرية في زمن السلم، إذ تُعزز الثقة والاحترام المتبادلين بين القوات من خلال الاستخدام البنّاء للوسائل الدفاعية[10]. وإلى جانب ذلك، تمثل المناورات العسكرية، شأنها شأن التحالفات، وسيلةً قويةً تستخدمها القوى الكبرى لإظهار دعمها لحلفائها[11]، كما تشكل أداة اندماجٍ وتقاربٍ قوية تسهم بفاعلية في تشكيل التصورات بشأن التهديدات المشتركة وتطوير مقارباتٍ عقائديةٍ مشتركة للتعامل معها[12]. ويعرّف وولفلي هذه الفعاليات التدريبية المتمحورة حول العلاقات بأنَّها «مناوراتٌ تشكيلية | shaping exercises»، ويرى أنَّها تستهدف في المقام الأول التأثير في خصائص الدول أو العلاقات بينها، بدلًا من تعزيز الردع والقدرات القتالية. ويتمثل هدفها الرئيس في تقليص حالة عدم اليقين الإستراتيجي، ويتحقق ذلك عمليًا من خلال السعي إلى كسب حلفاء جدد، وتعزيز الشراكات القائمة، وتنمية الثقة الجماعية[13].

غير أنَّ المناورات العسكرية قد تتجاوز مجرد إظهار نوايا الردع، فتُرسِّخ تصورًا بأنّ دولةً ما مستعدةٌ لانتهاج سلوكٍ عدائي، بما قد يدفع خصومها إلى الدخول في دوامةٍ من العداء تغذي نفسها بنفسها، من خلال إظهارهم امتلاك الوسائل والعزم على التصدي لهذه التحركات الاستفزازية. ومع ذلك، تتراجع بدرجةٍ كبيرةٍ احتمالات الصراع الكامنة في الفعاليات التدريبية عندما تُجرى المناورات العسكرية في إطار تحالف، إذ إنَّ الدرجة العالية من الطابع المؤسسي التي تتسم بها التحالفات غالبًا ما تحدُّ من هذه التداعيات التصعيدية[14]. وتنبع المخاوف

المرتبطة بالمناورات العسكرية المشـــتركة من حقيقة أنَّ الدول كثيرًا ما لجأت إلى استخدام المناورات العســـكرية غطاءً للتحضير لعملياتٍ قتاليةٍ هجومية، كما حدث في التدريبات التي قادتها روســـيا قُبيل غزو موســـكو لأوكرانيا عامي 2014 و2022 [15]. ويبقى خطر إساءة تفسير مثل هذه الفعاليات التدريبية، وما قد يترتب عليه من حســـاباتٍ خاطئة وإجراءاتٍ تصعيدية، خطرًا حقيقيًا، لكن يمكن الحد منه بدرجةٍ كبيرةٍ من خلال التواصل الفعّال بشأن حجم المناورة العسكرية ونطاقها وطبيعتها[16].

وتبقى المناورات العسكرية وسيلةً قويةً لإظهار الفاعلية العسكرية علنًا أمام أعين الخصوم والأصدقاء، وهي الفاعلية التي تســـتند إليهـــا ترتيبات ردع الخصوم وطمأنـــة الأصدقاء[17]. وبصـــرف النظر عن حجم المنـــاورة ونطاقها والنتائـــج التي تحققها، فإنَّ صـــورة وجود قواتٍ مسلحة مختلفة وهي تتدرب معًا تنطوي على دلالاتٍ مهمة بالنسبة إلى تصورات توزيع القوة؛ فبالنســـبة إلى الأطراف التي تراقب المناورات العســـكرية المشتركة، سواء أكانت خصومًا أم حلفاء أم أطرافًا محايدة، تسهم مثل هذه العروض المرئية للقوة العسكرية في ترسيخ أو تعزيز الاعتقاد بأنَّ الدول المشـــاركة تمتلك القدرة والإمكانات اللازمة لانتهاج سياساتٍ محددة[18]. ومن خلال التعبئة الفعلية للقوات والأصول العسكرية، تمثل التدريبات خطوةً وسطيةً تقف بين إطلاق التهديدات والانتقال إلى عملٍ عسكري ملموس، وهي بذلك ترسل رسالةً من إقليمٍ معين يتردد صداه إلى الساحة العالمية.

ولا تقتصر قيمة المناورات العســـكرية على وظيفتها بوصفها عدســـةً تحليليةً لدراســـة التفاعلات الأمنية بين الدول؛ فالفعاليات التدريبية ليست مجرد تجسيدٍ مرئي لاصطفافاتٍ جيوسياسية قائمة؛ بل تسهم بفاعلية في تشكيل المســـرح الإستراتيجي الذي تُجرى فيه. ولا يمكن فصل هذه الفعاليات عن الســـياق الجيوسياســـي الذي تجري ضمنه[19]، إذ تنقل رسائل وتفضي إلى نتائج ملموسة تؤثر في طيفٍ واسعٍ من الجماهير، بدءًا من الدول المشاركة، مرورًا بالخصوم، ووصولًا إلى المراقبين المحايدين[20].

وتشكل «المناورات البحرية المشـــتركة | JNE»، بوصفها الصيغة البحرية لـــ«المناورات العســـكرية المشتركة JME | »، موضوع هذه الدراســـة. ومع أنَّ الدول انخرطت منذ زمنٍ بعيد في التدريبات البحرية، فقد أصبحت المناورات البحرية المشـــتركة المنتظمة والمنظمة أكثر تواترًا في مختلف المسطحات المائية حول العالم، بما يؤكد تجدُّد المكانة المحورية للبحار في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء. ومع ذلك، لم تحظَ المناورات البحرية المشـــتركة، مقارنةً بنظيراتها البرية والجوية، إلا باهتمـــامٍ أكاديمي محدود بوصفها فئةً مستقلة من المناورات العسكرية. وتتمثَّل السمة الأساسية التي تميز المناورات البحرية المشتركة عن غيرها من المناورات العسكرية في أنها تُجرى في المياه الدولية، أيّ على مسرحٍ يخاطب بطبيعته جماهير متعددة. وإلى جانب قابلية التشـــغيل البيني والفاعلية العملياتية،

تتمثل إحدى أبرز فوائد هذه المناورات في أنَّ التدريب مع قواتٍ بحريةٍ أكثر تقدمًا يعزز السمعة المهنية للدول الأقل قوة[21]. ونظرًا إلى تعدد الوظائف المنسوبة إلى المناورات العسكرية، ومن ثم إلى المناورات البحرية المشتركة، يحذِّر روسييه وهينغ وكانون من الخلط بين نتائجها المختلفة، لما قد يؤدي إليه ذلك من طمس الأغراض والآثار المميزة لكل مناورةٍ على حدة. ولمعالجة ذلك، يقترحون إطارًا من خمسة مؤشرات لتقييم مدى إعطاء مناورةٍ بعينها الأولوية للفاعلية العسكرية أو الاستعراض السياسي أو بناء العلاقات[22].

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج، فقد تناولت الدراسات الأكاديمية المناورات العسكرية في المقام الأول باعتبارها عنصرًا فرعيًا ضمن تقييماتٍ أوسع للفاعلية العسكرية، وجرى تقييم قيمتها أساسًا من حيث إسهامها في تحسين القدرات القتالية، وقابلية التشغيل البيني، والجاهزية العملياتية، بدلًا من التعامل معها باعتبارها عدسةً تحليلية يمكن من خلالها دراسة الأنماط الأوسع للتفاعل الإستراتيجي[23]، ولم تبدأ الدراسات التي تبحث دور المناورات البحرية المشتركة في الخليج، بما يتجاوز إسهامها التقليدي في الفاعلية القتالية، في الظهور إلَّا مؤخرًا. وفي معرض تناولهما للأبعاد الرمزية والعملية للفعاليات التدريبية، يرى كانون وسيم أنَّ المناورات البحرية المشتركة تشكل أداةً قيّمةً، وإن كانت غير مكتملةٍ، لدراسة كيفية إدراك دول الخليج العربية لتصاعد التنافس بين القوى الكبرى واستجابتها له، فضلًا عن رؤاها المتنافسة للنظام الدولي[24]. ويشير هذا النهج إلى القيمة التحليلية والتفسيرية الأوسع لدراسة الشؤون الإقليمية من خلال منظور المناورات البحرية المشتركة؛ فإلى جانب تطوير الفاعلية القتالية، يمكن للمناورات البحرية الدورية أن تكشف أنماط الاصطفاف الإستراتيجي، والإشارات الدبلوماسية، واستجابات الدول للتحولات، سواء أكانت متصورةً أم فعليةً، في توزيع القوة.

وتحتل المناورات العسكرية موقعًا فريدًا في المسافة الممتدة بين السلم والحرب؛ فهي تُجرى في زمن السلم، لكنها تستخدم أدواتٍ وممارساتٍ مرتبطةٍ بالحرب. وبوقوعها عند نقطة التقاء الفاعلية القتالية، والتكتيكات العسكرية، والانفتاح الدبلوماسي، وسياسات القوة، تشكل المناورات العسكرية المشتركة مؤسسة أمنية هجينة قادرة على تحقيق أهدافٍ متعددة وإيصال رسائل مختلفة إلى طيفٍ متنوعٍ من الجماهير. وقد تكون هذه الإشارات صريحةً أو أكثر ضمنية، تبعًا للأهداف المنشودة، والقدرات المعروضة، والجماهير المستهدفة، وتتزايد قيمتها التحليلية بفضل انتظامها المتكرر. فلأنَّ المناورات العسكرية المشتركة غالبًا ما تُجرى بصورةٍ دوريةٍ، فإنَّها تتيح فرصةً لتتبع التغيرات بمرور الوقت في أنماط التفاعل العسكري والاصطفاف الإستراتيجي والإشارات السياسية. وبهذا المعنى، يمكن للمناورات المتكررة أن تؤدي دور نافذةٍ محدودةٍ تتيح رصد تطور التعاون العسكري والعلاقات السياسية بين الدول المشاركة.

وفي الوقت نفســـه، تمثل الطبيعة الدورية للمناورات ميزةً تحليليـــةً وقيدًا محتملًا في آن واحد؛ فالانتظام يتيحُ رصد التغيرات التدريجية في المشاركين والمضمون العملياتي والرسائل السياســـية، لكنه قد يحجبُ أيضًا مدى كون هذه المناورات عروضًا سياســـيةً مصممةً بعنايةٍ ومحددة النطـــاق، لذا لا ينبغي التعامل مـــع مجرد إجرائها باعتباره دليلًا مباشـــرًا على حدوث تغيراتٍ موازيةٍ في قابلية التشغيل البيني العسكري أو الاصطفاف السياسي، بل تكمن الأهمية التحليلية للمناورات العسكرية المشـــتركة في العلاقة بين ما تؤديه عمليًا وما تنقله رمزيًا. إذ يمكن لمضمونها العملياتي أن يكشف التغيرات في القدرات وأشكال التعاون التي تكون الدول مستعدةً لممارستها معًا، فيما يمكن لأبعادها السياسية والرمزية أن توضح الكيفية التي تسعى بها الدول إلى تقديم تلك العلاقات أمـــام الجماهير الخارجية. ومن خلال قراءة هذين البعدين معًا، بدلًا من التعامل مع الوظيفة العملية أو الرمزية للمناورات بوصف أي منهما كافيًا بمفرده، يمكن اســـتخدام المناورات العسكرية المشتركة مؤشـــرًا أكثر دقةً وتعددًا للأبعاد لفهم تطور العلاقات الأمنية.

2. الدبلوماسية البحرية

تُعرف القوة البحرية بوصفها القدرة على اســـتخدام المجال البحري لتحقيق أهداف سياسية، وهي تســـتمد مقوماتها من القدرة على توظيف البحر وســـيطًا لنقل الســـلع والأفراد، وعبور القوات البحرية لأغراضٍ سلمية وقتالية، واستغلال الموارد البحرية، ومن هذه الاستخدامات يمكن تحديد ثلاث وظائف عامة للقوة البحرية: الوظائف الدبلوماســـية، ومهام إنفاذ القانون، والمهام العســـكرية[25]. وتجعل المرونة والوضوح والانتشار، وهي خصائص متأصلة في القوة البحرية، منها أداةً فعالةً بوجهٍ خاص لتحقيق الأهداف الدبلوماســـية[26]. وتمثل الدبلوماسية البحرية أحد أوجه القوة البحرية، وتشـــمل طيفًا واســـعًا من الأنشـــطة التي لا تصل إلى حدِّ الحرب، وتُســـتخدم فيها القوات البحرية لتحقيق أهداف سياسية، وتتراوح هذه الأنشطة بين أشكال التعاون والدعم، بما في ذلك زيـــارات الموانئ والمناورات والتدريب والتفاعل البحري، وأشكال أكثر إكراهًا تشمل الردع والإجبار واستعراض القوة[27].

ومن ثم، تتجاوز الدبلوماســـية البحرية النظر إلى الوحدات البحرية بوصفها مجرد تجلياتٍ للقوة الصلبة؛ فالســـفن الحربية، باعتبارها ترســـاناتٍ عائمة، تؤدي بلا شك وظائف دفاعية مهمة، لكن فائدتها السياســـية لا يمكن اختزالها في قدراتها العســـكرية. فالوحدات البحرية هي أيضًا مؤسساتٌ سياســـيةٌ ودبلوماســـيةٌ قادرة على أداء وظائف إكراهية وداعمة ورمزية، تبعًا للسياق السياســـي والجيوإستراتيجي الذي تُنشر فيه[28]، لذا لا تكمن أهميتها فيما يمكنها فعله ماديًا في البحر فحسب، بل أيضًا في الرسائل التي ينقلها وجودها. فنشر سفينةٍ حربيةٍ قد يبعث برســـالةٍ تنم عن العزم، أو يُظهر اصطفافًا سياسيًا، أو يطمئن الشركاء، أو يكرّس حضورًا، أو يعبّر عن مطالباتٍ تتعلق بمجالٍ بحري معين، حتى عندما لا تُســـتخدم السفينة في عملياتٍ

قتالية. ومن ثم، تنطوي القوة البحرية على بُعدٍ تواصلي مهم، إذ يمكن للانتشار المرئي للقوات البحرية أن يُحدث آثارًا سياسيةً بمعزلٍ عن استخدامها العسكري المباشر.

ولذلك ركزت الأدبيات التي ظهرت بعد الحرب الباردة على الطابع العلائقي والسياقي للقوة البحرية، مؤكدةً أنَّ الدلالة السياسية لأيّ تحركٍ بحري لا يمكن تحديدها بمجرد النظر إلى القدرات المستخدمة، بل إنَّ فهم أسباب حدوث نشاطٍ بحري معين يتطلب الانتباه إلى كيفية تنفيذ هذا النشاط، والجهة التي تنفذه، وما يجري فعليًا في البحر[29]. وبهذا المعنى، يشكِّل نشر القوات البحرية استعراضًا ملموسًا للقوة العسكرية، وشكلًا قد يكون بالغ التأثير من أشكال الاتصال السياسي، كما يتيح الظهور الواضح للسفن الحربية نقل رسائل مختلفة إلى جماهير متعددة، تشمل الجمهور المحلي، والدول المشاركة، والحلفاء، والدول الصديقة، والخصوم المحتملين[30]. ومن اللافت أنَّ وضوح حضور الوحدات البحرية غالبًا ما تكون له أهمية سياسية تفوق قدرتها الفعلية على تنفيذ عملياتٍ عسكرية محددة، وهو ما يؤكد القيمة الدبلوماسية الكبيرة المرتبطة بوجودٍ بحري في سياقٍ جغرافي وإستراتيجي معين، حتى وإن لم يقترن ذلك بكفاءةٍ قتاليةٍ فعلية[31].

ويكتسب هذا التمييز أهميةً خاصةً في حالة المناورات البحرية متعددة الجنسيات؛ فهذه المناورات تحقق، بلا شك، فوائد عسكرية ملموسة من خلال التدريب المشترك، والتفاعل العملياتي، وتطوير قابلية التشغيل البيني، لكن لا يمكن استنتاج دلالتها السياسية من هذه الوظائف وحدها. إذ يمكن لتشكيل القوات المشاركة، وطبيعة الأنشطة المختارة، والموقع الجغرافي، والكيفية التي تُعرض بها المناورة أمام الجمهور، والجماهير التي تستهدفها، أن تسهم جميعها في تحقيق أهدافٍ دبلوماسية أوسع، وبالتالي يمكن للمناورة البحرية أن تكون في الوقت نفسه نشاطًا عسكريًا وأداةً للاتصال السياسي.

وتذهب هذه الدراسة إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» ينبغي فهمها أساسًا من خلال هذا البعد الدبلوماسي للقوة البحرية؛ فعلى الرغم من أنَّ المناورات حقَّقت فوائد عسكرية ملموسة من خلال التدريب المشترك والتفاعل العملياتي، فإنَّ التدقيق فيها يشير إلى أنَّ بناء القدرات لم يكن هدفها الرئيس، بل وفَّرت لإيران منصةً متعددة الاستخدامات لإظهار اصطفافها السياسي مع الصين وروسيا في لحظةٍ جيوسياسيةٍ حاسمة، مع توجيه رسائل مختلفة في الوقت نفسه إلى جماهير متعددة. وعليه توضح «مناورات حزام الأمن البحري» كيف يمكن للمناورات البحرية أن تؤدي دورًا لا يقتصر على كونها آليات لبناء القوة البحرية، بل يمتد إلى كونها أدوات توظف الدول من خلالها المجال البحري لتحقيق أغراض سياسية.

ثانيًا: القوة البحرية الإيرانية وشركاؤها الإستراتيجيون

جاءت مناورات الحزام البحري منسجمةً مع إستراتيجية الدفاع البحري الصينية، ومع طبيعة تحالفاتها مع القوى الدولية الكبرى، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

1. إستراتيجية الدفاع البحري الإيرانية

تتشكَّل إستراتيجية الدفاع البحري الإيرانية، في جوهرها، من التفاعل بين الجغرافيا وتصورات التهديد[32]، حيث يُعــدُّ الخليج ومضيق هرمز معًا سلاحًا ذو حدين في التفكير الإســتراتيجي الإيراني[33]. فمن ناحيةٍ، مثَّل تاريخيًا مصدرًا رئيسًا لانعدام الأمن، إذ استخدمت القوى الأجنبية مرارًا الحدود البحرية الجنوبية لإيران منفذًا للتدخل، بما قيَّد الاســتقلالية السياسية لطهران وهدَّد سلامة أراضيها. ومن ناحيةٍ أخرى، يتيح امتداد الســاحل الإيراني وقربه من مضيق هرمز لطهران النظر إلى الخليج بوصفه مجال نفوذٍ طبيعي يمكنها من خلاله استعراض قوتها وتعزيز مطالبتها بالقيــادة الإقليمية، لذلك تُعدُّ المياه المحاذية للســواحل الإيرانية مصدرًا للضعف الإســتراتيجي وفي الوقت نفسه فرصةً لإبراز القوة، وتعتمد الطريقة التي توفِّق بها طهران بين هذين التوجهين المتنافسين إلى حدٍّ كبير على تقييمها لأنشطة خصومها ونواياهم[34].

أرست إيران أســس عقيدتها البحرية المعاصرة خلال الحرب الإيرانية-العراقية، ولا سيما خلال حرب الناقلات في ثمانينيات القرن العشرين؛ فقد كشفت الحرب مواطن الضعف في البحرية التقليدية الموروثة من عهد الشــاه، وأظهرت حدود القــدرة على تحدي قواتٍ بحريةٍ متفوقةٍ باستخدام الوسائل التقليدية. وبحلول نهاية الحرب، خلص مخططو الدفاع الإيرانيون إلى اســتحالة تحقيق التكافؤ الكمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وإن امتلكت اسطولًا كبيرًا سيظل عرضةً للهجمات الانتقامية من البحرية الأمريكية، مما دفع طهران لتطوير وسائل بديلة لموازنــة التفوق التقليدي الأمريكي، مســتفيدةً بدرجةٍ كبيرةٍ من الــدروس العملياتية للحرب ومن الخصائص الجغرافية للخليج[35].

ونتيجــةً لذلك، جمعت البنية البحريــة الإيرانية بين القوة البحريــة التقليدية والقدرات غير المتكافئة وغير التقليدية، حيث تحتــل جغرافية الخليج موقعًا محوريًا؛ فمياهه الضحلة، وممراته الملاحية الضيقة، وجزره، وبيئته الســاحلية المعقدة تحــدُّ من قدرة القطع البحرية الكبيرة على المناورة، فيما تتيح للقوات الأصغر حجمًا والموزعة على نطاقٍ واسع فرصًا للتخفي والعمل انطلاقًا مــن مواقع متعددة[36]. وتتولى القوة البحريــة التابعة للحرس الثوري، وليس «بحرية جمهورية إيران الإسلاميــة» التقليدية أي البحرية التابعــة للجيش النظامي، الدور الرئيسي لاستغلال هذه الظروف. وتتمحور عقيدتها البحرية حول زوارق الهجوم السريع عالية الحركة، والألغام البحرية، ومنظومات الصواريخ الساحلية، والمُسيَّرات، وشبكةً من المواقع البحرية التي تتيح لطهران شنّ هجماتٍ بأعداد كبيرة من الزوارق، وتنفيذ عمليات الصعود على متن السفن، وزرع الألغام لأغراضٍ هجوميةٍ، وغير ذلك من أشكال التعطيل في البحر[37].

وتضيف القوات الصاروخية طبقــةً أخرى إلى هذه البنية الدفاعيــة؛ إذ يمكن للصواريخ الإيرانية المتوســطة والطويلة المدى أن تؤدي وظائف هجوميةً ودفاعية على حد ســواء، بما يتيح لطهران تهديد المنشآت العســكرية والبنية التحتية الحيوية، ويسهم في الوقت نفسه

في ترسيخ وضعية منع الوصول/حرمان المنطقة (anti-access/area-denial posture). وتشكل الصواريخ والألغام والزوارق السريعة والمسيَّرات والأصول البحرية التقليدية، مجتمعةً، إستراتيجيةً متعددة الطبقات لا تستهدف هزيمة الولايات المتحدة في مواجهةٍ بحريةٍ تقليدية، وإنما جعل العمليات ضد إيران أكثر كلفةً وأشد ضبابية[38].

ويقوم المنطق الذي تستند إليه هذه الإستراتيجية على المنع بدلًا من السيطرة على البحر؛ فإيران لا تحتاج إلى تحقيق التفوق البحري لحماية مصالحها الأساسية، بل تسعى إلى فرض تكاليف عسكرية واقتصادية ونفسية كافية لردع الخصم عن التدخل المباشر والحفاظ على حرية حركتها. ويساعد ذلك في تفسير المواءمة بين تحديث إيران لقواتها البحرية التقليدية واستمرار اعتمادها على التكتيكات غير المتكافئة، وبهذا تهدف إيران إلى تحويل أوجه القصور الجغرافية والمادية التي تعانيها إلى مصادر للنفوذ الإستراتيجي، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالقدرة على تصعيد المواجهة البحرية أو خفض حدتها تبعًا لتغير تصورات التهديد.

2. التعاون العسكري مع روسيا والصين

يستند الأساس القائم الآن للتعاون الإيراني-الروسي، بما في ذلك في الشؤون العسكرية، إلى «معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة» التي وقعها في موسكو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان في يناير 2025[39]. وقد حلَّت المعاهدة محل معاهدةٍ روسية-إيرانية تعود إلى عام 2001، ووضعت إطارًا لتوجيه العلاقات الثنائية على مدى السنوات العشرين التالية، بيد أنَّ معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة تبدو أقرب إلى توثيقٍ رسمي للوضع الراهن للعلاقات الروسية-الإيرانية منها إلى مخططٍ طموحٍ يتضمن التزاماتٍ كبيرة لإحداث نقلةٍ نوعيةٍ في العلاقات الثنائية[40]؛ فعلى الرغم من أنَّها تشهد على تعمق التقارب الإستراتيجي بين طهران وموسكو في مواجهة ضغوطٍ بنيويةٍ متشابهة، فإنَّها أقرب إلى شراكةٍ براغماتيةٍ نفعية منها إلى اصطفافٍ جيوسياسي شامل[41].

ولا ترقى «معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة» إلى مستوى إنشاء تحالفٍ عسكري، إذ لا يتضمن نصها بندًا للمساعدة المتبادلة، إذ تشير إلى عزم الطرفين على التصدي المشترك للتهديدات العسكرية المشتركة، لكنها تطرح التشاور والتعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية باعتبارها الوسائل الرئيسة لتحقيق ذلك، بدلًا من وضع ترتيباتٍ أمنيةٍ رسمية[42]. وعلى الرغم من محدودية الالتزامات المؤسسية التي تنصُّ عليها المعاهدة، فإنَّ ركيزة التعاون العسكري، التي تنظمها المادة الخامسة منها، تتضمن تعاونًا بحريًا، إذ تدعو البلدين إلى تنفيذ زياراتٍ متبادلةٍ للموانئ والمشاركة في مناوراتٍ مشتركةٍ تشمل طيفًا من سيناريوهات الأمن البحري، من الإغاثة الإنسانية إلى عمليات الإنقاذ ومكافحة القرصنة[43].

ونظرًا لأنَّ روسيا وإيران دولتين مطلتين على بحر قزوين، تحدِّد المعاهدة هذا البحر بوصفه المسطح المائي الرئيسي لتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري[44]، ناهيك أنَّ للبلدين سجلٌ

حافلٌ بالمناورات البحرية المشـــتركة في بحر قزوين، وكان أحدث أمثلة التعاون العسكري في البحر «مناورة CASAREX 2025»، وهي مناورةٌ للإنقاذ والإغاثة اســـتمرت ثلاثة أيام وأُجريت في يوليو 2025[45]. أما فيما يتعلق بمســـاهمة موسكو في «مناورات حزام الأمن البحري»، فإنَّ الوحدات البحرية المشـــاركة تأتي إلى حدٍّ كبيرٍ من أسطول المحيط الهادئ الروسي المتمركز في فلاديفوستوك، وعادةً ما يتألف التشكيل البحري من قطعتين قتاليتين سطحيتين وسفينة إمدادٍ بالوقود، تشـــارك في المناورات في إطار انتشـــارها المجدول فـــي منطقتي المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط.

أما التعاون الإيراني–الصيني، فيســـتند في أساســـه إلى «اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشـــاملة» لمدة 25 عامًا، التي وقعها في طهران وزيرا الخارجيـــة محمد جواد ظريف ووانغ يي في مارس 2021[46]. وقد انبثقت الاتفاقية من إطارٍ اقترحه شـــي جين بينغ للمرة الأولى خلال زيارته لطهران عام 2016، حين تعززت العلاقات الثنائية إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية الشاملة»[47]، وبذلك ترسم مسار العلاقات بين البلدين حتى عام 2046. وعلى خلاف نظيرتها الروسية، لم يُنشـــر النص الكامل للاتفاقية الإيرانية–الصينية رسميًا قط، ما اضطر المحللين إلى الاعتماد على مســـوداتٍ مسربةٍ وتصريحاتٍ رســـمية لاحقة بدلًا من وثيقة اتفاقية متاحة للجمهور.

ومع ذلك، وعلى الرغم من غياب الشـــفافية، يُعتقد على نطاقٍ واســـعٍ أنَّ الاتفاقية تضفي طابعًا رسميًا على الوضع الراهن للعلاقات الإيرانية–الصينية، وتركز على صياغة تطلعاتٍ عامةٍ أكثر من تركيزها على إنشاء التزاماتٍ رسمية. وتتجلى محدودية الالتزام المؤسسي في اتفاقية الشـــراكة الإستراتيجية الشاملة في بطء التقدم المسجل في معظم مجالات التعاون، بما فيها التجارة والاســـتثمار[48]. وكما هي الحال في الاتفاقية مع روســـيا، لا ترقى الاتفاقية الإيرانية–الصينية إلى مستوى التحالف العســـكري، إذ لا تتضمن أي التزامٍ مباشرٍ بالدفاع المتبادل. أما في مجال التعاون الدفاعي، فتُعدُّ العلاقات البحرية بين طهران وبكين حديثة نســـبيًا، إذ بدأت أولـــى زيارات الموانئ المتبادلة في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشـــرين[49]. وفيما يتعلق بمشـــاركة الصين في «مناورات حزام الأمن البحري»، تشارك بوحداتٍ تابعةٍ لأسطول المرافقة التابع لـــ«بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني PLA» والمتمركز في جيبوتي.

وتتســـق هذه التقييمات للمعاهدات التي تشكل أســـاس تلك العلاقـــات مع النتيجة التي تخلص إليها الدراسة نفسها على المستوى العملياتي؛ إذ إنَّ التواصل على مستوى المؤسسات الذي أُقيم مـــن خلال «مناورات حزام الأمـــن البحري» لم تُفضِ بدورها إلـــى تعميق التكامل العسكري الثلاثي.

ثالثًا: تطور «مناورات حزام الأمن البحري»

يمكن تناول تطور هذه المناورات وفق ما يأتي:

1. النشأة

تعود نشأة مناورات «حزام الأمن البحري» التي تعرف اختصارًا بـ MSB إلى يوليو 2019، عندما أجرى قائد البحرية الإيرانية آنذاك، الأدميرال حسين خانزادي، زيارةً رسميةً إلى روسيا، حيث أعلن على هامش احتفالات يوم البحرية الوطني في سانت بطرسبرغ أنَّ البلدين يعقدان جلساتٍ للتنسيق والتخطيط من أجل إجراء مناورةٍ بحريةٍ في شمال غرب المحيط الهندي. وكان من المتوقع أن تُجرى المناورة بحلول نهاية العام، فيما حُددت منطقة العمليات المختارة ضمن المسطح المائي الممتد من سواحل مكران إلى مضيق هرمز وخليج عُمان[50]. وفي حين أعقب ذلك تأكيد وسائل الإعلام الرسمية الروسية مشاركة موسكو في هذه المناورات البحرية[51]، لم يكن موقف بكين مماثلًا؛ فعلى الرغم من إعلان إيران أنَّ المناورة ستشهد أيضًا مشاركة سفن صينية[52]، اختارت الصين في البداية تبني نهجٍ علني حذر[53].

وفي نهاية المطاف، انطلقت الدورة الأولى من «مناورات حزام الأمن البحري» في 27 ديسمبر 2019، وكان الهدف الرئيس للمناورة بالنسبة لإيران هو تعزيز الأمن البحري للتجارة الدولية التي تعتمد على الممرات الملاحية في المنطقة[54]، وبدأت المناورة البحرية بزيارة الوحدات البحرية الروسية والصينية لميناء تشابهار، لكن معظم جزئها العملياتي نُفِّذ في البحر. وعلى مدى أربعة أيام، شاركت القوات البحرية للدول الثلاث في عملياتٍ لمكافحة القرصنة والإنقاذ، شملت محاكاة تحرير سفينة مختطفة والاستجابة الطارئة لسفينةٍ اشتعل بها حريق. ونفَّذت القوات البحرية مهام تكتيكية ليلًا ونهارًا، وتدربت على المناورات والاتصالات المشتركة ضمن سيناريوهاتٍ عملياتيةٍ متعددة[55]، وشملت الوحدات البحرية المشاركة من الجانب الروسي الفرقاطة Yaroslav Mudry من فئة Neustrashimy، وناقلة الوقود Elnya، وسفينة القطر Viktor Konetsky، فيما أفادت التقارير بأنَّ «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني» أرسلت المدمرة (Xining من طراز Type 052D)[56].

وفي حين أسهمت المناورة البحرية في تعزيز قابلية التشغيل البيني وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الثلاث المشاركة من خلال سلسلةٍ من أنشطة الأمن البحري منخفضة الشدة، أدركت السلطات الإيرانية بوضوح، منذ البداية، البعد السياسي للفعالية التدريبية؛ فقد رأى الأدميرال غلام رضا طحاني أنَّ المناورة تمثل ردًا على الجهود الرامية إلى عزل إيران، من خلال إبراز العمق الإستراتيجي للعلاقات بين إيران وروسيا والصين[57]. وبالمثل، أشار الجنرال غدير نظامي بور إلى مزيج الأهداف العسكرية والسياسية التي تقوم عليها المناورة، إذ توفر منصةً لتطوير القدرات التكتيكية المشتركة، مع إظهار التقارب السياسي بين المشاركين[58]،

مضيفًا أنَّ «مناورة حزام الأمن البحري» تمثل استعراضًا قويًا لـ«الدبلوماسية الدفاعية النشطة لإيران»[59].

وتجاوزت أهمية الدورة الافتتاحية لـ«مناورات حزام الأمن البحري» مضمونها العملياتي؛ فقد كانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الإيرانية التي تجري فيها القوات البحرية الوطنية مناوراتٍ إلى جانب القوات المسلحة لقوتين كبريين، ما أضفى بُعدًا نوعيًا جديدًا على الدبلوماسية البحرية لطهران، كما ارتبط ظهور المناورة ارتباطًا وثيقًا بالظروف الجيوسياسية التي سادت أواخر عام 2019؛ فقد انطلقت بعد عامٍ من تصاعد التوترات الأمريكية-الإيرانية، التي اتسعت ووصلت المجال البحري، في ظل سلسلةٍ من الهجمات[60]، وعمليات الاستيلاء على السفن[61]، وأعمال التخريب[62]، وغيرها من الحوادث التي عرقلت الملاحة وفاقمت حالة انعدام الأمن في الخليج العربي وخليج عُمان.

وفي ظل هذه الظروف، أتاحت «مناورة حزام الأمن البحري» لطهران فرصةً لإظهار أنَّ تصاعد الضغوط الأمريكية لم يؤدِ إلى عزلها دبلوماسيًا، فقد أدّى استقدام قواتٍ بحريةٍ صينيةٍ وروسيةٍ إلى المياه المحاذية لإيران غرضًا مزدوجًا، فمن ناحيةٍ أتاح فرصةً محدودة للتعاون العملياتي في مهام محددة ومنخفضة الشدة في مجال الأمن البحري، ومن ناحيةٍ أخرى، أظهر علنًا قدرة إيران على بناء علاقاتٍ أمنيةٍ مع قوتين كبريين غير غربيتين. ولذلك، كان توقيت المناورة جزءًا جوهريًا من أهميتها الكلية، إذ جعل «مناورة حزام الأمن البحري» نتاجًا للبيئة الجيوسياسية الإيرانية التي باتت موضع تنافسٍ محتدم، بقدر ما جعلها أداةً سعت طهران من خلالها إلى الاستجابة لهذه البيئة.

2. التطور

صُمِّمت «مناورة حزام الأمن البحري» لتُجرى سنويًا، لكن أُلغيت دورة عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا، أما دورة عام 2021، فأُجريت على نطاقٍ أضيق وبمشاركة إيران وروسيا فقط[63]، ولم تستأنف المناورة صيغتها الثلاثية الأصلية إلَّا في عام 2022، حينها أُطلقت تحت شعار «معًا من أجل السلام والأمن»، واستمرت يومين، وشاركت خلالها القوات البحرية الثلاث في عملياتٍ لمكافحة القرصنة، تضمنت فرقًا من مشاة البحرية نُقلت بواسطة المروحيات والقوارب المطاطية الصلبة، إلى جانب اختبار قدراتها على التعامل مع حالات الطوارئ الناجمة عن الحرائق. وبالتوازي مع هذه المهام الأساسية، تدرَّبت الوحدات البحرية على مناورات الإبحار في تشكيلات متقاربة، وعلى الرماية بالذخيرة الحية باستخدام مدافع الأبراج الرشاشة المثبتة على سطح السفن والرشاشات[64]. وأشاد قائد البحرية الإيرانية، الأدميرال شهرام إيراني، بالفعالية التدريبية، مشيرًا بوجهٍ خاص إلى التنوع الكبير في الأصول البحرية المشاركة وتزايد عدد السفن المشاركة بوصفهما من أبرز إنجازاتها[65]. واتبعت دورة عام 2023 من «مناورات حزام الأمن البحري» نمطًا مشابهًا إلى حدٍّ كبير من حيث قدرات الأمن البحري

التي جرى اختبارها، إذ حافظت على تركيزها العملياتي على مهام مكافحة القرصنة والبحث والإنقاذ. وعلى الرغم من أنَّ المناورة شهدت مشاركة عددٍ أقل من السفن الحربية مقارنةً بالدورة السابقة، فإنَّها استمرت نحو أربعة أيام، نفَّذت خلالها الوحدات البحرية تدريباتٍ مخصصةٍ لمهام محددة[66]. واللافت أنَّ الأدميرال شهرام إيراني أعرب عن طموح بلاده لتوسيع عدد الدول المشاركة في الدورات المستقبلية[67].

وشهدت دورة عام 2024 من «مناورات حزام الأمن البحري» سلسلةً من التطورات على المستويين التكتيكي والسياسي، فمن الناحية العملياتية، وإلى جانب قدرات الأمن البحري المعتادة، مثل المناورات المشتركة والاتصالات اللاسلكية ومحاكاة عمليات مكافحة القرصنة، أجرت الوحدات البحرية أيضًا اختباراتٍ للرماية بالذخيرة الحية على أهدافٍ جوية باستخدام المدافع الكبيرة والصغيرة العيار المثبتة على أسطح السفن، ويعدُّ هذا تطورًا تدريجيًا مقارنةً بتدريبات الرماية السابقة، التي كانت تقتصر إلى حدٍّ كبيرٍ على الأهداف السطحية[68].

وفي حين أظهرت المناورات تطورًا معتدلًا في بُعدها العملياتي، ظل مكونها السياسي– الإستراتيجي بارزًا بالقدر نفسه؛ فإلى جانب السعي إلى تحقيق الأهداف التكتيكية، وصف قائد «قاعدة الإمام علي» البحرية التابعة للقوة البحرية للحرس الثوري الأدميرال أمر الله نوزاري «مناورات حزام الأمن البحري» بأنَّها منصةٌ لـ«بناء مجتمع بحري ذي مصيرٍ مشترك» بين إيران والصين وروسيا[69]. وبالمثل، شدَّد المتحدث باسم المناورات، الأدميرال مصطفى تاج الديني، على دور المشاركة في التحالفات الدولية في تعزيز مكانة إيران الدولية[70]. وتبرز هذه التصريحات الطبيعة المزدوجة لأهداف المناورة، المتمثلة في تطوير القدرات العملياتية البحرية بالتوازي مع تحقيق أهدافٍ سياسية، تشمل الإشارات الدبلوماسية والسعي إلى تعزيز المكانة الدولية.

وكانت مشاركة دول بصفة مراقب تطورًا سياسيًا مهمًا، إذ كانت الأولى من نوعها في تاريخ «مناورات حزام الأمن البحري»، وشملت قائمة المراقبين ممثلين عن باكستان وكازاخستان وأذربيجان وعُمان والهند وجنوب أفريقيا[71]. ويكتسب التنوع في تركيبة هذه المجموعة دلالةً خاصة؛ فمعظم الدول المراقبة تتشارك مع الدول المشاركة مجالًا بحريًا أو مصالح إستراتيجية مباشرة، في حين ترتبط مشاركة جنوب أفريقيا بصورةٍ أوثق بعضويتها في مجموعة «بريكس».

وتشير إضافة المراقبين إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» اكتسبت تدريجيًا أهميةً بوصفها منصةً مؤسسيةً للتفاعل مع إيران والصين وروسيا، ولمتابعة تطور تعاونها البحري. وعلى الرغم من أنَّ مشاركة المراقبين لم تؤدِ إلى توسعٍ ملموسٍ في عضوية المناورات أو نطاقها العملياتي، يشير حضورهم إلى درجةٍ من الاهتمام الخارجي بهذه المناورات البحرية وبالديناميات البحرية الأوسع التي تقوم عليها الشراكة الثلاثية. وبهذا المعنى، وسَّعت تشكيلة

المراقبين النطاق السياسي والدبلوماسي للمناورات إلى ما يتجاوز المشاركين الأساسيين، من دون أن يعني ذلك بالضرورة اصطفاف الدول المراقبة معهم.

ومن التطورات الأخرى في دورة عام 2024، التي جمعت بين البعدين التكتيكي والسياسي، إجـــراء أول تمرين تصويرٍ بحري المعروف اختصارًا بـــ (PHOTOEX أو Photo Ex) [72] في تاريخ «مناورات حزام الأمن البحري»، وهو تدريبٌ بحريٌ بسيط نسبيًا يتضمن مناورةً منسقةً لعدد من القطع البحرية والجوية حيثما كانت موجودة، ضمن تشـــكيلاتٍ مشـــتركة، بهدف توثيقٍ مرئي للقوات المشـــاركة في المناورة. وعلى المســـتوى العملياتي، يتطلـــب مثل هذا التطور اتصالات فعالة وتنســـيقًا وثيقًا لضمان تنفيذ المناورات بأمان، ولا سيما في البيئات البحرية محدودة المســـاحة. وتمثل هذه المهارات كفاءات أساســـية للقوات البحرية التي تسعى إلى العمل بفاعليةٍ ضمن بيئاتٍ بحريةٍ متعددة الجنسيات، لكنها تبقى بسيطةً نسبيًا إذا ما قيست بالطيف الأوسع لقدرات الحرب البحرية.

أما سياســـيًا، فقد تتجاوز أهمية تمريـــن التصوير البحري بدرجةٍ كبيرةٍ مســـتوى تعقيده العملياتي؛ فمن خلال جمع قواتٍ من دولٍ متعددة ضمن تشـــكيلٍ واحد، يقدم التمرين تمثيلًا فوريًا وواضحًا للغاية للقدرات العســـكرية التي جرى حشدها للمناورة. ومن ثم، يمكن لتكوين هذا التشـــكيل وحجمه أن يؤديا دور وسيلةٍ مباشرةٍ وســـهلة الإدراك للإشارات العسكرية، بما ينقل رســـالةً عن وجود التعاون بين الدول المشاركة ودرجته في آنٍ واحد. وقد تسهم مثل هذه العروض فـــي طمأنة الدول الصديقة، أو جذب انتباه الشـــركاء المحتملين، أو إثارة مخاوف الخصـــوم، تبعًا لكيفية إدراك الجماهير المختلفة للمناورة. لذلك يمثِّل تمرين التصوير البحري مثالًا مفيدًا على الكيفية التي يمكن بها لأنشـــطةٍ بحريةٍ بســـيطة نســـبيًا أن تكتسب أهميةً سياسيةً وإستراتيجية أوسع بفعل وضوحها وقدرتها على إرسال الإشارات.

واللافـــت أنَّه خلال المرحلـــة البرية من المناورة، شـــارك بحارة القـــوات البحرية الثلاث أيضًا في مجموعةٍ من الأنشـــطة غير العســـكرية، تراوحت بين الزيارات المتبادلة للســـفن والتبادلات الثقافية والفعاليات الرياضية، بهدف تعميق العلاقات بين أفراد القوات العسكرية المشاركة[73]. وتشكِّل مثل هذه الأنشطة عنصرًا مهمًا في الدبلوماسية الدفاعية، إذ تسهم في تعزيز التفاهم المتبادل، وبناء الروابط الشخصية، وترسيخ الثقة بين القوات المشاركة.

جدول (2) مشاركات إيران وروسيا والصين في «مناورات حزام الأمن البحري»

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2019	أربعة أيام	■ **إيران** (6): الفرقاطتان «البرز» و«سهند»، الكورفيت «بايندور»؛ الحوامة «تندر»، سفينة الدعم «الشهيد ناصري نجاد»، قطمران «الشهيد ناظري»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (1): المدمرة Xining من طراز Type 052D. ■ **روسيا** (3): الفرقاطة –Yaro slav Mudry، ناقلة الوقود Elnya، سفينة القطر Viktor Konetsky.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—
2022	يومان	■ **إيران** (7): الفرقاطتان «جماران» و«دينا»، الكورفيت «نقدي»، زورق الهجوم السريع «تبرزين»، سفينتا الدعم Bahregan و Ganaveh؛ قطمران «الشهيد ناظري»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (2): المدمرة Urumqi من طراز Type 052D، سفينة الإمداد –Tai hu من طراز Type 903A. ■ روسيا (3): الطراد Varyag، المدمرة Admiral Tributs، سفينة الإمداد Boris Butoma.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2023	أربعة أيام	■ **إيران** (9): الفرقاطتان «جمران» و«سهند»، الكورفيت «بايندو»، زورق الهجوم السريع Zereh، سفن الدعم Sirjan وDelvar و Nayband وBahregan و«الشهيد محمودي»، قطمران «الشهيد ناظري» ، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (1): المدمرة Nan–ning من طراز Type 052DL. ■ **روسيا** (2): الفرقاطة Admiral Gorshkov؛ ناقلة الوقود Kama.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—
2024	أربعة أيام	■ **إيران** (6): الفرقاطات «جمران» و«دينا» و«ألوند»، الكورفيتان « الشهيد سليماني» و«الشهيد أبو مهدي المهندس»، سفينة الدعم «الشهيد محمودي»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (3): المدمرة Urumqi من طراز Type 052D، الفرقاطة Linyi من طراز Type 054A، سفينة الإمداد Dongpinghu من طراز Type 903A. ■ **روسيا** (2): الطراد Varyag، الفرقاطة Marshal Shaposh–nikov.	مكافحة القرصنة؛ مكافحة الإرهاب؛ الإنقاذ البحري.	دول مراقبة (6)، تمرين تصوير بحري (PHO–TOEX)، أنشطة ثقافية ورياضية.

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2025	ثلاثة أيام	■ إيران (10): الفرقاطتان «جمران» و «ألوند»، الكورفيت «بايااندور» ؛ زوارق الصواريخ Genaweh و Nayband وBahregan وRouhi؛ الكورفيت «الشهيد صياد شيدرازي»؛ قطمران «الشهيد ناظري» سفينة الدعم «الشهيد محمودي»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ الصين (2): المدمرة Baotou من طراز Type 052D، سفينة الإمداد Gaoyouhu من طراز Type 903A. ■ روسيا (3): الكورفيت Hero of the Russian Federation Aldar Tsydenzhapov، الكورفيت –Rezkiy، ناقلة الوقود Pechenga.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	اختبار بالذخيرة الحية لصواريخ غير موجهة من عيار 107 ملم، دول مراقبة (9)؛ تمرين تصوير بحري (PHOTOEX)، أنشطة ثقافية ورياضية.

المصدر: بيانات جمعها المؤلف.

واستنادًا إلى التطورات العملياتية التي شـــهدتها الدورة السابقة، وسَّعت دورة عام 2025 من «منـــاورات حزام الأمن البحري» نطـــاق القدرات المعروضة ودرجـــة تعقيدها. ومن بين أنشطتها التقليدية، تضمنت المناورة عملياتٍ لمكافحة القرصنة شملت محاكاة إنقاذ سفينةٍ مختطفة على أيدي فرق من مشـــاة البحرية نُقلت بواســـطة المروحيات والقوارب المطاطية الصلبـــة، وانضمت إليها هذه المرة وحدات متخصصة من الغواصيـــن[74]. وعلى الرغم من أنَّ التدريب بالذخيرة الحية شكَّل عنصرًا منتظمًا فـــي المناورة، فإنَّ دورة عام 2025 أولت اهتمامًا أكبر للرماية المنســـقة. وأُجريت تدريباتٌ مكثفةٌ على الرماية ليلًا ونهارًا باستخدام منظومات أســـلحةٍ مختلفةٍ، من بينها الرشاشـــات الثقيلة والمدافع البحرية مـــن العيارات الكبيرة، ضد أهدافٍ بحريةٍ وجويةٍ افتراضيـــة. والأبرز أنَّ الوحدات البحرية الإيرانية اختبرت أيضًا صواريخ غير موجهةٍ من عيار 107 ملم، يُرجَّح أنَّها نســـخةٌ بحريةٌ من راجمة الصواريخ المتعددة صينية الصنع من طراز Type 63، التي تُجهز بها أيضًا زوارق الهجوم السريع الإيرانية، في أول استخدامٍ معلنٍ لهذه الصواريخ ضمن «مناورات حزام الأمن البحري»[75].

وتعزَّز الزخم السياسي الذي ولدته دورة عام 2024 بصورةٍ أكبر في عام 2025؛ فقد وسَّعت «مناورات حزام الأمن البحري» قائمة الدول المراقبة، بانضمام قطر والعراق والإمارات العربية المتحدة وسريلانكا إلى مجموعة المراقبين[76]، واكتسب انضمام دول الخليج العربية أهميةً خاصةً بالنظر إلى مصالحها المباشرة في أمن الطرق البحرية التي تتدفق عبرها صادرات النفط والسلع في المنطقة. كما وسَّعت مشاركتها النطاق الدبلوماسي للمناورة إلى ما يتجاوز المشاركين الثلاثة الأساسيين ليشمل المحيط البحري المباشر للخليج. وبالنسبة إلى إيران، بقيت المناورة أيضًا وسيلةً لمواجهة عزلتها الدبلوماسية، وإرسال رسالةٍ إلى جمهورٍ دولي أوسع مفادها أنَّ طهران قادرةٌ على بناء شراكاتٍ أمنيةٍ تتيح لها الحدَّ من مخاطر محاصرتها من الأعداء. وهذا ما عكسه تصريح وزير الخارجية عباس عراقجي، إذ قال إنَّ إيران تحتاج إلى «حضورٍ ونشاطٍ مقتدر» في المحيط الهندي[77]، في تأكيدٍ للمنطق الإستراتيجي الأوسع الكامن وراء مساعي طهران إلى تقديم نفسها بوصفها قوة بحرية فاعلة تتجاوز حدود الخليج العربي. وعلى غِرار الدورة السابقة، اختُتمت «مناورة حزام الأمن البحري» لعام 2025 أيضًا بتمرين تصوير بحري (PHOTOEX)، استعرض قدرات القوات البحرية الثلاث على الإبحار ضمن تشكيلاتٍ بحرية[78].

ووفقًا لوسائل إعلامٍ إيرانية مرتبطة بالدولة، كان من المقرر إجراء دورة عام 2026 من «مناورات حزام الأمن البحري» في أواخر فبراير[79]. واستنادًا إلى الانتشارات البحرية الجارية آنذاك، كان من المتوقع أن تشمل مشاركة روسيا الكورفيت Stoikiy من فئة Steregushchiy التابع لأسطول البلطيق، الذي كان قد أُرسل لميناء بندر عباس وشارك في تمرين عبورٍ بحري (PASSEX) مع وحداتٍ بحريةٍ إيرانية في منتصف فبراير[80]. وكان من المحتمل أيضًا مشاركة أسطول المحيط الهادئ الروسي، الذي تضمُّ قواته المنتشرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الكورفيتين Sovershenny وRezkiy من فئة Steregushchiy، إلى جانب سفينة إمداد الأسطول بالوقود Pechenga[81]. وبالمثل، كان من المرجَّح أن تشارك «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني» من خلال وحداتها المنتشرة ضمن أسطول المرافقة الـ48 المتمركز في جيبوتي، والذي ضم المدمرة Tangshan من طراز Type 052DL والمزودة بصواريخ موجهة، والفرقاطة Daqing من طراز Type 054A والمزودة بصواريخ موجهة، وسفينة الإمداد Taihu من طراز Type 903A[82].

ولو أُجريت دورة عام 2026 وفق ما كان مقررًا، لكان من المرجح أن تكون أكبر دورات حزام الأمن البحري حتى ذلك الحين، من حيث عدد الأصول البحرية التي كان من المحتمل مشاركتها وتنوعها، لكن المناورة لم تُقَم. ولا تساعد المعلومات المتاحة علنًا في تحديد ما إذا كانت إيران قد ألغتها رسميًا، أو أنَّ الدول المشاركة أرجأتها، أو أنَّها أُلغيت لسببٍ آخر في ظل التدهور السريع للبيئة الأمنية الإقليمية. وقد تزامن موعدها المقرَّر مع حشدٍ عسكري أمريكي واسع

النطاق حول إيران استعدادًا لـ«عملية الغضب الملحمي»[83]، التي بدأت لاحقًا بشنِّ ضرباتٍ على إيران في أواخر فبراير. وعلى الرغم من أنَّ الأدلة المتاحة لا تسمح بالجزم بأنَّ عدم إجراء المناورة يعود إلى «عملية الغضب الملحمي»، فإنَّ عدم انعقادها جاء في سياقٍ إستراتيجي مختلف بوضوح عن السياق الذي كانت قد خُطِّطت فيه في الأصل.

وعلى امتداد دوراتها الخمس التي شهدت مشاركة جميع الأعضاء، اتبعت «مناورات حزام الأمن البحري» هيكلًا متسقًا إلى حدٍّ كبيرٍ يتألف من ثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير والتخطيط على البرّ، تليها مرحلة التدريب في البحر، وتُختتم بجلسةٍ لاستخلاص الدروس ومراجعة مجريات المناورة في ميناء تشابهار، الذي يمثل مركزها اللوجستي الرئيسي. وقد أتاح هذا النمط تفاعلًا متكررًا بين أفراد القوات البحرية المشاركة، ومكّن القوات البحرية الثلاث من تعزيز الإلمام بالإجراءات المشتركة، مع توفير إطارٍ منتظمٍ للتواصل والتفاعل بين الجيوش.

3. حدود المناورات

على الرغم من التطور التدريجي الذي شهدته «مناورات حزام الأمن البحري»، فإنَّها تنطوي على إطارٍ محدَّدٍ بوصفه آلية للتعاون العسكري والإشارات الإستراتيجية.

أ. بقيت المناورات متمركزةً إلى حدٍ كبيرٍ ضمن المستويات المنخفضة إلى المتوسطة من التعاون البحري، وقد أدخلت الدورات المتعاقبة تطوراتٍ عملياتيةٍ تدريجية محدودة، شملت الاشتباك مع أهدافٍ جويةٍ، وتنفيذ أنشطةٍ أكثر تنسيقًا للرماية بالذخيرة الحية، وإشراك وحداتٍ متخصصة من الغواصين، فضلًا عن أول استخدامٍ معلن لصواريخ غير موجهة من عيار 107 ملم. ومع كل هذا ظلت السيناريوهات متمحورةً حول مهام الأمن البحري منخفضة الشدة القتالية، مثل مكافحة القرصنة، والبحث والإنقاذ، وتحرير الرهائن، والمناورات الأساسية ضمن تشكيلاتٍ بحرية. ولم تتطور المناورات أو تسهل الطريق نحو تطوير منصاتٍ بديلةٍ لاختبارها، بما في ذلك العمليات الصاروخية المتكاملة، والحرب المضادة للغواصات، أو سيناريوهات القتال السطحي المعقدة، لذلك لا ينبغي الخلط بين التطور التدريجي لـ«مناورات حزام الأمن البحري»، والانتقال نحو مستوياتٍ متقدمةٍ من قابلية التشغيل البيني البحري. وبالمقارنة، دأبت المناورات البحرية الثنائية بين الصين وروسيا، مثل مناورات Joint Sea التي تُجرى منذ عام 2012[84]، على إدماج مكوناتٍ متكاملةٍ للدفاع الجوي والحرب المضادة للغواصات[85]، وهذا التركيز القوي على العمليات القتالية في التعاون العسكري الصيني-الروسي يكشف لنا الفجوة بين الطابع العملياتي لـ«مناورات حزام الأمن البحري» وما تمارسه بكين وموسكو في سياقاتٍ أخرى.

وهذه النقطة مهمة جدًا بالنظر إلى تباين المصالح الإستراتيجية للمشاركين الثلاثة؛ فلم تُظهر الصين ولا روسيا استعدادًا واضحًا للارتقاء بالمناورة إلى أشكال التعاون العسكري الأكثر حساسيةً من الناحية السياسية، التي قد تترتب على إجراء تدريباتٍ قتاليةٍ متقدمة مع

إيران. ويحتفظ البلدان بعلاقاتٍ اقتصاديةٍ ودبلوماسيةٍ وأمنية مهمة مع دول الخليج العربية، وكان من الممكن أن يؤدي توسيع نطاق التعاون العسكري الثلاثي بدرجةٍ كبيرةٍ في خليج عُمان إلى إثارة توتراتٍ مع شـــركاء حرص البلدان على الحفاظ على مصالحهم معهم، وبناءً على هذه المعطيات يعكس الطابع العملياتي المتحفظ نسبيًا لـ«مناورات حزام الأمن البحري» الحدود السياسية لما كانت بكين وموسكو مستعدتان لممارسته مع طهران، أكثر مما يعكس قيودًا في القدرات البحرية.

بيد أنَّ التفســـير السياســـي ليس التفســـير المعقول الوحيد للنطاق المحـــدود للمناورة؛ فالعقيـــدة البحرية الإيرانية، التي تقوم إلى حدٍّ كبيرٍ على الحرب غير المتكافئة، تختلف بدرجةٍ كبيرة عن ممارســـات الحروب السطحية في المياه الزرقاء التي تفضلها «بحرية جيش التحرير الشـــعبي الصيني» والبحرية الروســـية، كما أنَّ تحقيق تقاربٍ عقائدي من هذا النوع نادرًا ما يحدث خارج إطار علاقاتٍ تدريبيةٍ مستدامة تمتد لسنوات عدة[86]، وتزيد القيود التقنية من حدة هذا التباين. فعلـــى الرغم من أنَّ عددًا من منظومات الصواريخ الإيرانية تعود أصولها إلى تصميماتٍ صينية[87]، فمن المرجح أنَّ عمليات الهندسة العكسية المحلية الواسعة قد أدخلت اختلافاتٍ فـــي بنية أنظمة التوجيه، وبروتوكولات الاســـتهداف، وتوافق اتصال البيانات، مما يعقِّد تحقيق قابلية تشغيلٍ بيني حقيقية على مستوى المنظومات مع منصات «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني».

وعلى نحوٍ أكثـــر جوهرية، تظل القوات البحرية الثلاث منظمةً وفق منطلقاتٍ مؤسســـيةٍ وأولوياتٍ إســـتراتيجية مختلفة في المحيط الهندي؛ فوضعية إيران القائمة على منع الوصول وحرمان المنطقة بأســـاليب غير متكافئة، ومهمة الصين في المرافقـــة البحرية خارج نطاقها الإقليمي، وطموحات روسيا في استعراض القوة في المياه الزرقاء، ترتبط جميعها بهياكل قواتٍ وأنظمة تدريبٍ وثقافاتٍ عملياتيةٍ مختلفة. ومن المرجَّح أن يحدَّ هذا التباين البنيوي من إحراز تقدمٍ نحو العمليات المتكاملة التي تتجاوز المهام منخفضة إلى متوســـطة الشـــدة، حتى في غياب الحذر السياسي المشار إليه آنفًا.

ب. تبدو فعالية الردع للمناورات محدودةً للغاية؛ فقد وفرت «مناورات حزام الأمن البحري» لإيران آليةً واضحةً لإظهار تعاونها العسكري مع قوتين كبريين، لكن هذه الإشارات السياسية لم تتحول إلى قدرةٍ يمكن إثباتها على ردع عملٍ عسكري خارجي ضد إيران. ولعل المثال الأكثر دلالةً على ذلك أنَّ الدورة المقرر إجراؤها في فبراير 2026، لم تُعقد فيما شهدته البيئة الأمنية من تدهورٍ سريع، حينها كانت الولايات المتحدة تحشد قواتٍ عسكريةٍ كبيرةٍ استعدادًا لـ«عملية الغضب الملحمـــي». وعلى الرغم من أنَّ الأدلة المتاحة لا توضح ســـبب التخلي عن المناورة في نهاية المطاف، يوضح عدم انعقادها محدودية قدرة «مناورات حزام الأمن البحري» على التأثير في السلوك الإستراتيجي لطرفٍ خارجي يفوق المشاركين فيها قوة بدرجةٍ كبيرة.

ج. لم تقدِّم المناورات سوى أدلةٍ محدودةٍ على وجود قابلية تشغيلٍ بيني ذات طابعٍ مؤسسي؛ فعلى الرغم من تكرارها السنوي وتوسيع قائمة الدول المراقبة، لا تتوافر مؤشراتٌ علنيةٌ تُذكر على أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» أفضت إلى إنشاء آلياتٍ دائمةٍ ومنظمة للقيادة والسيطرة المتكاملتين، أو تبادل المعلومات الاستخباراتية، أو الخدمات اللوجستية، أو التنسيق العملياتي المستدام. وتمثل إنجازها الرئيس في إضفاء طابعٍ مؤسسي على التواصل الدوري وتوفير منصةٍ لإظهار التقارب الإستراتيجي، لكن سقفها العملياتي بقي أدنى بكثير مما قد توحي به الرمزية السياسية الأوسع المحيطة بالمناورة، لذلك من الأنسب فهم «مناورة حزام الأمن البحري» بوصفها أداةً مرنةً للدبلوماسية البحرية، لا نواةً لتحالفٍ عسكري ناشئ. ورغم تزايد عدد المراقبين الذي وسَّع نطاقها الدبلوماسي، لم يُترجم هذا التوسع إلى توسعٍ ملموسٍ في بنيتها العسكرية، مما يبرز القيود التي تحدُّ من جاذبيها عامةً للأطراف الأخرى.

د. عند قراءة «مناورات حزام الأمن البحري» في ضوء المؤشرات التي طرحها روسييه وهينغ وكانون[88]، تبدو المناورات مائلةً بدرجةٍ كبيرةٍ نحو الاستعراض السياسي وبناء العلاقات أكثر من تركيزها على الفاعلية العسكرية؛ فالوحدات البحرية المشاركة، ولا سيما تلك التي نشرتها الصين وروسيا، كانت في معظمها قطعًا قتاليةً بحريةً أكثر ملاءمةً للحروب عالية الشدة منها لمهام إنفاذ القانون البحري التي كان يُفترض أنَّ المناورة تستهدفها. وعلى الرغم من أنَّ السفن الحربية المدججة بالسلاح تتمتع بقيمةٍ عسكريةٍ كبيرة، فإنَّ استخدامها أساسًا في أنشطةٍ منخفضةٍ إلى متوسطة الشدة يشير إلى أنَّ المناورة كانت أقل تركيزًا على تطوير قابلية التشغيل البيني القتالي، وأكثر تركيزًا على إظهار التقارب السياسي والتلاقي الإستراتيجي. وقد عزَّزت المناورات ضمن تشكيلاتٍ مشتركةٍ وأنشطة مكافحة القرصنة صورة التعاون البحري المنسق، لكنها أتاحت فرصًا محدودة لاختبار القوات في سيناريوهاتٍ قتاليةٍ أكثر تطلبًا. ومع ذلك أتاح نشر هذه الوحدات استعراضًا واضحًا للتعاون العسكري.

ويشير الموقع الجغرافي للمناورات إلى الاتجاه نفسه، إذ يمنح الأولوية للظهور السياسي على الضرورة العسكرية؛ فقد أُجريت المناورات في المياه التي تربط مضيق ملقا ومضيق هرمز وباب المندب، وهي منطقةٌ ذات أهميةٍ إستراتيجيةٍ لحركة الشحن العالمية، مما قدَّم ساحةً جليةً لإرسال الإشارات السياسية للأطراف المعنية.

كما يعزِّز التأطير الذي قُدمت من خلاله «مناورات حزام الأمن البحري» هذا التفسير؛ فقد برَّرت الدول المشارِكة إجراء المناورات أساسًا باعتبارها جهدًا لتعزيز الأمن البحري في شمال المحيط الهندي، لكن نشاط القرصنة في المنطقة كان محدودًا نسبيًا، في حين كانت إيران نفسها مسؤولةً في الوقت ذاته عن جانبٍ كبيرٍ من الاضطرابات التي طالت حركة الشحن التجاري في مضيق هرمز[89]. ويُضعف هذا التناقض بين المبرر الأمني المعلن للمناورة والسلوك الأوسع لأحد المشاركين الرئيسيين فيها (نقصد هنا إيران) تفسيرها بوصفها عملًا

مباشرًا لتحسين الأمن البحري، مما يشـــير إلى أنَّ وظيفتها الرئيسة تمثلت في إظهار التقارب السياسي بين طهران وموسكو وبكين، أكثر من تحسين ظروف السلامة للملاحين في البحر.

هـ. يشـــير الانتظام الدوري لـ«منـــاورات حزام الأمن البحري» إلى إضفاء طابعٍ مؤسســـي تدريجي على هـــذه العلاقة؛ ففي حين أتاح تحول المناورات إلى نشـــاطٍ دوري، تكرار التفاعل والتخطيط والتنســـيق بين القوات البحرية الثلاث، وهو ما أسهم بلا شكٍّ في تعميق العلاقات بين الجيوش، فإنَّه عزَّز أيضًا قيمة المناورة بوصفها طقسًا سياسيًا دوريًا، أصبح فيه الاستمرار في إظهار التعاون الثلاثي هدفًا قائمًا بحدِّ ذاته.

رابعًا: عملية «الغضب الملحمي» ومناورات «حزام الأمن البحري»

يثير تدمير جزءٍ كبيرٍ من أســـطول إيران العامل في المياه الزرقاء تساؤلًا جوهريًا بشأن الغرض المســـتقبلي من «مناورات حزام الأمن البحري»؛ فإذا كانت المناورات تهدف جزئيًا إلى إظهار قدرة إيران على العمل إلى جانب الصين وروســـيا بوصفها قوة بحرية تقليدية وعلى مســـتوى يقترب من الندية، فـــإنَّ «عملية الغضب الملحمي» أضعفت بدرجةٍ كبيرة الأســـاس المادي لهذا الطموح[90]. فقد أدى تدمير أو تعطيل قطع قتالية سطحية رئيسة وغواصات وبنى تحتية داعمة تابعة للبحرية الإيرانية إلى تقليصٍ حادٍّ في قدرة طهران على استعراض القوة في البحر من خلال القطع القتالية الســـطحية، وبالتالي في قدرتها على تقديم وحداتٍ ومنشآتٍ بحريةٍ ذات قيمـــةٍ فعليةٍ للمناورة الثلاثية. ومع ذلك، لا تزال إيران تمتلك طيفًا واســـعًا من الوســـائل القـــادرة على تعطيل حركة الملاحة البحرية، ولا ســـيما من خلال أعـــدادٍ كبيرةٍ من الصواريخ والأنظمة غير المأهولة وزوارق الهجوم السريع[91].

ويحمل الضرر الذي لحق بميناء تشباهار تداعياتٍ خاصة[92]؛ فإلى جانب دوره بوصفه المركز البحري الرئيس لإيران على خليج عُمان ومركز لوجستي لـ«مناورات حزام الأمن البحري»، وفَّر الميناء لطهران قاعدةً حقيقةً على الأرض تتيح لها الربط بين دبلوماســـيتها البحرية وتموضع بحري موجه نحو الخارج في المحيط الهندي. غير أنَّ تداعيات هذه الخســـائر ليست متكافئةً؛ فالبنية التحتية للموانئ، وإن كان إصلاحها مكلفًا وقد يســـتغرق وقتًا طويلًا، يمكن إعادة بنائها في نهاية المطاف. أما القطع القتالية الســـطحية والغواصات، فتتطلب سنواتٍ وموارد كبيرة وقدراتٍ صناعيةٍ وتكنولوجيةٍ لا يمكن تعويضها بســـهولة. لذلك تعكس الأضرار التي لحقت بميناء تشـــابهار قصورًا عائقًا لكنه قابل للتحســـين من حيث المبدأ، في حين أفضى تدمير جزءٍ كبيرٍ من أســـطول إيران القادر على العمل في المحيطات إلى الحدِّ من قدرات إيران على المدى البعيد للمشـــاركة في مناوراتٍ بحريةٍ متعددة الجنســـيات أو تطمح إلى تحقيقه من خلالها، بصرف النظر عن احتمال أن يكون التدمير شـــبه الكامل لأســـطولها قد غيَّر بدرجةٍ كبيرةٍ نظرة صناع القرار الإيرانيين إلى القيمة الإستراتيجية لامتلاك قدراتٍ كبيرةٍ للعمل في المياه الزرقاء.

ولا يعني ذلك بالضرورة أنَّ «مناورة حزام الأمن البحري» قد فقدت جدواها تمامًا، لكنه يغير ما يمكن لإيران أن تسعى واقعيًا إلى تحقيقه من خلالها؛ فلا تزال طهران تمتلك بعض زوارق الهجوم السريع، وزوارق الدورية، وغيرها من المنصات الصغيرة نسبيًا والملائمة للعمليات الساحلية، ولا سيما في مياه الخليج ومضيق هرمز الضيقة، لكنها تفتقر الآن إلى قدرةٍ حقيقيةٍ للعمل في المياه الزرقاء تتيح لها تنفيذ عملياتٍ مستدامةٍ في المياه المفتوحة إلى جانب الأساطيل الصينية والروسية القادرة على العمل في المحيطات. ولذلك، قد تكمن القيمة العملياتية بالنسبة إلى إيران من مواصلة تطوير هذا التفاعل الثلاثي عبر «مناورات حزام الأمن البحري»، في استعراض قدرتها على الوصول إلى شبكةٍ أوسع من الشركاء المتوافقين معها إستراتيجيًا، بدلًا من تطوير قابلية التشغيل البيني مع الوحدات البحرية الصينية والروسية، وهذا بالتالي يساعد طهران في إيصال رسالةٍ مفادها أنَّ تدمير أسطولها التقليدي لم يقطع علاقاتها العسكرية مع بكين وموسكو.

وعلى الرغم من أنَّ القوات البحرية الإيرانية باتت الآن محصورة في أدوار المياه البنية والخضراء، فإنَّه لا يزال من الممكن إجراء مناوراتٍ مشتركةٍ تتيح فرصًا للتعاون التكتيكي المحدود، والتبادلات المهنية، وأنشطة الأمن البحري. غير أنَّ هذه الفعاليات التدريبية ستُجرى اضطراريًا في مناطق أقرب إلى المياه الإقليمية بالنظر إلى محدودية قدرة الأسطول الإيراني على الإبحار في أعالي البحار، وهو ما قد يثير مخاوف محتملةً لدى الدول الساحلية المطلة على خليج عُمان. ومن ثم، سيكون هذا الدور أكثر تواضعًا بكثيرٍ من الدور الذي كان يمكن لـ«مناورات حزام الأمن البحري» أن تؤديه قبل عملية الغضب الملحمي، في ضوء الضربة القاسية التي تعرَّض لها أسطول إيران العامل في أعالي البحار، لكنه سيحتفظ ببعض القيمة السياسية بالنسبة إلى إيران.

وقد أصبح من الصعب معرفة إذا ما زالت الصين وروسيا تريان في المناورات القيمة الإستراتيجية ذاتها كما في السابق؛ فقد تعامل البلدان بحذرٍ مع الحرب. وتشير التقارير التي تفيد بأنَّ بكين وموسكو قدمتا لإيران أشكالًا من الدعم الاستخباراتي وغيره من أشكال المساعدة إلى أنَّ أيًا منهما لم يتخلَّ عن طهران[93]، ولكنهما لم يقدما دعمًا مباشرًا لإيران وهذا لا يقلُّ أهميةً عن أشكال المساعدة الأخرى[94]. ولا يعني استمرار دعمهما الدبلوماسي لإيران بالضرورة استعدادهما لتعميق التعاون العسكري العلني معها في البحر؛ فمع التدهور الحاد في القدرات البحرية التقليدية الإيرانية، تقلَّصت كذلك الفوائد العملية لإجراء مناوراتٍ متطورة مع طهران، ناهيك أنَّ الدخول في هذه المناورات مع إيران يحمل موسكو وبكين تكلفةً دبلوماسيةً باهظة.

ولذلك، قد يتوقف مستقبل «مناورات حزام الأمن البحري» على مجموعة من العوامل، من بينها الحسابات الإستراتيجية الإيرانية بشأن المكاسب الملموسة والرمزية التي يمكن أن تجنيها من المناورات، ومدى استعداد الصين وروسيا لمواصلة الاستثمار فيها. وبالنسبة

إلـــى طهران، قد تزداد أهمية الحفاظ على «مناورات حـــزام الأمن البحري»، وإن كانت بصيغةٍ جديدة، بوصفها دليلًا مرئيًا على أنَّ علاقتها الخاصة بشركائها لا تزال متينةً بعد عملية الغضب الملحمي. أما بالنســـبة إلى بكين وموســـكو، فقد ينطوي الحفاظ على تفاعلٍ بحري منخفض الكلفة ومنخفض الشدة نسبيًا مع إيران، في ظل المشهد الجيوسياسي الراهن، على سلبياتٍ تفـــوق فوائده، بما قد يدفعهما إلى تقليص التعاون البحري مع طهران مؤقتًا. وإذا كان من دلالةٍ لعملية الغضب الملحمي في هذا السياق، فهي أنَّها من المرجح أن تعزِّز حذر الصين وروسيا من تحويل تعاونهما مع إيران في مهام محددة ومنخفضة الشدة في مجال الأمن البحري إلى منصةٍ لاصطفافٍ عسكري أكثر تنظيمًا وتطورًا.

خاتمة

تكشـــف لنا «مناورات حزام الأمن البحري» أنَّ تقييم المناورات العسكرية اعتمادًا فقط على ما تحققه عملياتيًا لا يعطينا الصورة الكاملة، فعلى امتداد خمس دوراتٍ شـــارك فيها الأعضاء الثلاثة بصورةٍ كاملة، تطورت المناورات لتصبح منصـــةً دوريةً ومنتظمةً للتفاعل البحري بين إيران والصين وروســـيا، مع تحسنٍ تدريجي في الأنشـــطة التكتيكية واتساعٍ متواصلٍ لنطاقها الدبلوماســـي، لكن تطورها العملياتي ظـــل محكومًا بقيودٍ واضحةٍ؛ فلم تتطـــور المناورة نحو تدريبـــاتٍ متقدمةٍ ومعقدةٍ علـــى العمليات الصاروخية، أو الحروب المضـــادة للغواصات، أو القتال الســـطحي، وهي تدريباتٌ ضروريةٌ لتحقيق قابلية تشغيلٍ بيني متقدمة وذات مغزى، على غِرار ما يميز التكامل العسكري على مستوى التحالفات.

ويمثِّل هذا التباين بين المضمون العملياتي والأهمية السياسية النتيجة المحورية للدراسة؛ فقد كانت «مناورات حزام الأمن البحري» أكثر أهميةً بوصفها أداةً للدبلوماســـية البحرية من اعتبارها آليةً لبناء القدرة القتالية البحرية. وقد ساعدت التغطية الإعلامية والتصوير الدوري للتدريبات، واتســـاع مجموعة الدول المراقبة، والمشاركة المنتظمة للسفن الحربية الصينية والروسية، لطهران في إظهار ترابطها الإستراتيجي مع شركائها ومواجهة سرديات عزلتها، فيما مكّنت بكين وموســـكو من مواصلة التفاعل مع إيران من دون الالتزام باصطفافٍ عسكري ذي طابعٍ رسمي.

وقد كشفت عملية الغضب الملحمي هذا التفاوت بوضوحٍ شديد؛ فتدمير القوات البحرية الإيرانيـــة القادرة على العمل في المحيطات والأضرار التي لحقت بتشـــابهار أدّيا إلى مزيدٍ من تقليص الأســـاس المادي للتعاون البحري الثلاثي الطموح، في حين أكَّد عدم انعقاد دورة عام 2026 محدودية فعالية الردع لهذه المناورات. وعليه، يُفهم «حزام الأمن البحري» بصورةٍ أدق لا باعتباره نواةً لتحالفٍ عســـكري، بل بوصفه أداةً دوريةً ومنتظمة لإرسال الرسائل السياسية والدبلوماســـية البحرية، وبقيت أهميته الرمزيـــة تتجاوز دائمًا فاعليته العســـكرية، مما عزَّز التشكيك في القراءات التي تنظر إليه بوصفه مؤشرًا على تبلور محورٍ ثلاثي أكثر صلابة. وإلى

ما يتجاوز حالة «حزام الأمن البحري»، تكشـــف هذه الحالة نمطًا أوسع في المناورات البحرية المشـــتركة، حيث يمكن لإضفاء الطابع الدوري والمؤسسي على المناورات العسكرية أن يعزِّز فعالية الإشـــارات السياســـية قبل حدوث أي نموٍ حقيقي وموازٍ أو حتـــى منفصلٍ في «قابلية التشغيل البيني القتالي».

المراجع والمصادر

(1) Charles-Antoine Hofmann and Laura Hudson, "Military Responses to Natural Disasters: Last Resort or Inevitable Trend,", Humanitarian Exchange Magazine, (London: Overseas Development Institute, no 44, September 2009), Pp1–5.
(2) Diksha Jain, "Naval Alliance in Motion: Inside the China-Iran-Russia Military Exercise," *Center for Land Warfare Studies,* (March 18, 2025), accessed Aug 1. 2026. https://tinyurl.com/2by8vuag
(3) Nicole Grajewski, "An Illusory Entente: The Myth of a Russia-China-Iran "Axis," *Asian Affairs*, (London: Taylor & Francis Online, vol. 53, no 1, 2022), Pp 164-183. Lucas Winter, Jemima Baar, and Jason Warner, "The Axis Off-Kilter: Why an Iran-Russia-China 'Axis' Is Shakier than Meets the Eye," *War on the Rocks,* (April 19, 2024), accessed Aug 1. 2026. https://tinyurl.com/2xo33hsx
(4) Alexander L. George and Andrew Bennett, *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005). John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices*, Second edition (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).
(5) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises: Motives and Perceived Benefits for Japan," *The Pacific Review*, (Routledge, vol. 38 No 1, 2025), Pp 147-172.
(6) Beatrice Heuser and Diego Ruiz Palmer, "Introduction," *Military Exercises: Political Messaging and Strategic Impact,* edited by Heuser, B., T. Heier, and G. Lasconjarias, NATO Defence College Forum Paper 26, (Rome: Nato Defence College, 2018). Pp 1–8.
(7) Beatrice Heuser, "Reflections on the Purposes, Benefits and Pitfalls of Military Exercises," *Military Exercises: Political Messaging and Strategic Impact,* edited by Heuser, B., T. Heier, and G. Lasconjarias NATO Defence College Forum Paper 26, (Rome: Nato Defence College, 2018), Pp9-25.
(8) Martin van Creveld, *Wargames: From Gladiators to Gigabytes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). Philip Sabin, *Simulating War: Studying Conflict Through Simulation Games* (London: Bloomsbury Academic, 2014).
(9) Heuser and Palmer, "Introduction," Ibid.
(10) Balvinder Singh Sachar, "Cooperation in Military Training as a Tool of Peacetime Military Diplomacy," *Strategic Analysis*, (London: Taylor & Francis Online, vol 27, issue 3, 2003), Pp 404-421.
(11) Roseanne W. McManus and Mark David Nieman. "Identifying the Level of Major Power Support Signaled for Protégés: A Latent Measure Approach." *Journal of Peace Research*, (tailor & Francis, Vol. 56, Issue 3, 2019), Pp 364–378.
(12) Derrick V. Frazier and Wesley J. Hutto, "The Socialization of Military Power: Security Cooperation and Doctrine Development through Multinational Military Exercises," *Defence Studies,* (tailor & Francis, vol. 17. Issue 4, 2017), Pp 379–397.
(13) Kyle J. Wolfley, "Military Statecraft and the Use of Multinational Exercises in World Politics," *Foreign Policy Analysis,* Oxford University Press, Vol. 17, Issue 2, 2021), https://doi.org/10.1093/fpa/oraa022
(14) Raymond Kuo and Brian Dylan Blankenship, "Deterrence and Restraint: Do Joint Military Exercises Escalate Conflict?" *Journal of Conflict Resolution*, (Thousand Oaks: SAGE Publications, Vol. 66, Issue 1, 2022), Pp3-31,
(15) Tyson Wetzel, "Russia's Joint Exercise with Belarus Reveals What a Ukraine Invasion Would Look Like," *Atlantic Council,* (February 11, 2022), accessed Aug 2. 2026, https://tinyurl.com/2y7a6bzm
(16) Beatrice Heuser and Harold Simpson, "The Missing Political Dimension of Military Exercises," *The* RUSI Journal, (Taylor & Francis Online, Vol. 162. Issue 3, 2017), Pp 20-28.
(17) Evan Braden Montgomery. (. "Signals of Strength: Capability Demonstrations and Perceptions of Military Power," *Journal of Strategic Studies,* (London: Routledge, 43(2), 2020) Pp 309–330.
(18) Robert Jervis, *the Logic of Images in International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).
(19) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises", Ibid.
(20) Heuser and Simpson, "The Missing Political Dimension of Military Exercises," Ibid.
(21) Sachar, "Cooperation in Military Training as a Tool of Peacetime Military Diplomacy," Ibid.
(22) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises,", Ibid.

(23) Bilaal Y. Saab, *Rebuilding Arab Defense: US Security Cooperation in the Middle East* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2022).
(24) Brandon J. Cannon and Li-Chen Sim. (2026), "Navigating Power: Joint Naval Exercises as a Lens Into China–Gulf Relations," *Alternatives: Global, Local, Political*, Pp 1–21, https://tinyurl.com/29knrsam
(25) Ken Booth, *Navies and Foreign Policy*, (Abingdon and New York: Routledge Revivals, 2014).
(26) Hedley Bull, "Sea Power and Political Influence," *The Adelphi Papers*, (tailor & Francis, 16(122), 1976), Pp 1-9.
(27) Ian Speller, *Understanding Naval Warfare*, second edition (Abingdon and New York: Routledge, 2019), Pp 75-109.
Geoffrey Till, Seapower – A Guide for the Twentieth Century, fifth edition (London: Routledge, 2026), Pp344-397.
(28) Jerker J. Widén, "Naval Diplomacy – A Theoretical Approach," *Diplomacy & Statecraft*, (London: Routledge, 22(4), 2011), Pp715-733.
(29) Kevin Rowlands, *Naval Diplomacy in 21st Century: A Model for the Post-Cold War Global Order* (New York: Routledge, 2018).
(30) Robert Mandel, "The Effectiveness of Gunboat Diplomacy," *International Studies Quarterly, nternational Studies Quarterly, (Oxford: Oxford University Press*, 30 (1), 1976,) Pp59-76.
(31) Edward N. Luttwak, *Political Use of Sea Power* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1974).
(32) Gawdat Bahgat, "Maritime Security in the Persian Gulf," *Middle East Policy*, (Washington, D.C.: Wiley-Blackwell, 26 (4), 2019,) Pp67-78.
(33) Caitlin Talmadge. (2008). "Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz," *International Security*, (Cambridge: MIT Press, 33 (1), 2008,) Pp82-117.
(34) Abdolrasool Divsallar, "Shifting Threats and Strategic Adjustment in Iran's Foreign Policy: The Case of Strait of Hormuz," *British Journal of Middle Eastern Studies*, (London: Routledge, 49 (5), 2022,) Pp873–895.
(35) Ali Bagheri Dolatabadi and Mehran Kamrava, "Iran's Changing Naval Strategy in the Persian Gulf: Motives and Features," *British Journal of Middle Eastern Studies*, (London: Routledge, 51 (1), 2024,) Pp131–148.
(36) (London: Routledge, 49 (2), 2026,) Pp158–192.
(37) Farzin Nadimi, "Iran's Evolving Approach to Asymmetric Naval Warfare: Strategy and Capabilities in the Persian Gulf," *The Washington Institute for Near East Policy*, (April 24, 2020), accessed Aug. 15 2026, https://tinyurl.com/2cp4h4ec
(38) Gawdat Bahgat and Anoushiravan Ehteshami, "Iran's Defense Strategy: The Navy, Ballistic Missile and Cyber," *Middle East Policy*, (Washington, D.C.: Wiley-Blackwell, 24 (3), 2017,) Pp89-103.
(39) *Reuters*, "Key Provisions of Russia-Iran Strategic Cooperation Treaty," (January 17, 2025), accessed Aug 24. 2026, https://tinyurl.com/2y8hje4c
(40) Nikita Smagin, "New Russia-Iran Treaty Reveals the Limits of Their Partnership," *Carnegie*, (January 21, 2025), accessed Aug 14. 2026, https://tinyurl.com/22sbaky3
(41) Hamidreza Azizi, "Strategic Transactionalism: The Iran-Russia Partnership," *Middle East Council on Global Affairs*, (June 2025), accessed Aug 14. 2026, https://tinyurl.com/2c5r8ahs
(42) *Iranian Presidency*, "Full text of Iran-Russia Comprehensive Strategic Partnership Treaty," (January 17, 2025), accessed Aug 14. 2026. https://president.ir/en/156874.
(43) Ibid.
(44) Ibid.
(45) "Iran, Russia Launch Joint Caspian Sea Search and Rescue Drill," *Tehran Times*, (July 21, 2025), accessed Aug 14. 2026. https://tinyurl.com/24l347hf
(46) "Iran and China Sign 25-year Cooperation Agreement," *Reuters*, (March 27, 2021), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27dpba2b
(47) John Garver, "China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions," *Middle East Institute*, (February 8, 2016), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/25ajkdog
(48) William Figueroa, "Between "New Axis of Evil" and "Paper Tiger:" Expectations and Reality of the 25-Year Iran China Cooperation Agreement," *Iranian Studies*, (Cambridge: Cambridge University Press, 59 (2), 2026,) Pp372-379.

(49) Kenneth Allen, Phillip C. Saunders, and John Chen, "Chinese Military Diplomacy, 2003–2016: Trends and Implications," *Institute for National Strategic Studies – China Strategic Perspectives* (11, July 17, 2017), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2d4efu7o
(50) *IRNA*, "Iran's Navy Gives Explanation on Iran-Russia Joint Military Drill," (July 30, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29bynbum
(51) "Russia, Iran to Conduct Naval Drills This Year, Iranian Navy Commander Says," *TASS,* (August 5, 2019), accessed Aug 22. 2026. https://tass.com/defense/1071885.
(52) *Iran Press,* "Iran, Russia, China to Hold Joint Naval Drill in the Sea of Oman," (September 21, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/245yr8l9
(53) Zhuang Pinghui, "China, Russia, Iran 'Plan Joint Naval Drill in International Waters,'" *SCMP,* (September 21, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/y6sqeqt4
(54) *Mehr News Agency,* "Security Message of Iran, Russia, China Naval Drills: IRGC Spox," (December 30, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24flvrx9
(55) *Iran Press,* "Piracy Combating and Security Enhancing, Goals of 'Marine Security Belt' Drills," (December 27, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2c2g99cf
(56) *Iran Press,* "Russian Vessels Take Part in Trilateral 'Marine Security Belt' Naval Drills," (December 2019 ,27), accessed Aug 2026 .19. https://tinyurl.com/272lp5ey
(57) *Iran Press News Agency,* "Spokesman for 'Marine Security Belt' Joint Naval Exercise: Iran Cannot Be Isolated," (December 27, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26h3tsm2
(58) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, China to Hold Joint Naval Drill in the Sea of Oman," *Ibid.*
(59) Ibid.
(60) Vasco Cotovio, Helen Regan and Kara Fox, "Two Tankers Struck in Apparent Attack in Gulf of Oman," *CNN,* (June 14, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27kttggm
(61) Barbara Starr, Ryan Browne and Kara Fox, "Iran Announces Capture of British-flagged Oil Tanker; US Officials Say Two Ships Seized," *CNN,* (July 20, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26s9k5gn
(62) Vivian Yee, "Claim of Attacks on 4 Oil Vessels Raises Tensions in Middle East," *The New York Times,* (May 13, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/y486fkpr
(63) Orkhan Jalilov, "Iranian, Russian Navies Conduct Joint Drill in Indian Ocean," *Caspian News,* (February 17, 2021), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29ez33o4
(64) *Iran Press News Agency,* "Iran Launches Joint Naval Exercise With China, Russia," (January 21, 2022), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/28luqpo5
(65) *Iran Press News Agency,* "Iranian Navy Cmdr Evaluates Maritime Security Belt 2022 Naval Drill as Positive," (January 22, 2022), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/248r4hgv
(66) ," *China Military Online,* "Security Belt-2023 Joint Maritime Exercise Concludes (March 22, 2023), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2bhwwm6j
(67) *Tasnim News Agency,* "Iran-China-Russia Naval Drill to Include More States in 2024," (March 18, 2023), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2yesx8uq
(68) *Mehr News Agency,* "Iran, Russia, China Destroy Aerial Targets in Joint Operation," (March 14, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2527v6tr
(69) *Tasnim News Agency,* "Iran, China, Russia Engage Targets in Joint Maritime Security Belt Exercise," (March, 13, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2dzumon9
(70) Ibid.
(71) *Islamic Republic News Agency,* "Russian Flotilla Berths in Chabahar Port for Participating in Marine Security Belt 2024," (March 11, 2024), accessed Aug 25. 2026. https://tinyurl.com/2co4pwes
(72) *Tasnim News Agency,* Iran, China, Russia Engage Targets in Joint Maritime Security Belt Exercise", *Ibid.*
(73) *China Military Online,* "China-Iran-Russia Security Belt-2024 Joint Naval Exercise Concludes," (March 18, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26gl2d3e
(74) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, and China to Hold Seventh Joint Naval Exercise in 2025," (March 9, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/22fdth6p
(75) *Iran Press News Agency,* "Joint Naval Drill Successfully Engages Aerial Targets in Maritime Security Belt 2025," (March 11, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24p2rmgb
(76) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, and China to Hold Seventh Joint Naval Exercise in 2025," (March 9, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/22fdth6p

(77) *Islamic Republic News Agency,* "Combined Maritime Security Belt Exercise Shows the Authority of Iran's Navy: Araghchi," (March 12, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27kw65w5
(78) *Islamic Republic News Agency,* "Iran, Russia, China Conduct 'PHOTOEX' in Naval Security Belt 2025 Drill," (March 11, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24lb9hwd
(79) *Tasnim News Agency,* "Iran-Russia-China Joint Naval Exercise Planned," (January 31, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/255qp96n
(80) *TASS,* "Corvette Stoiky Took Part in Exercise with Iranian Navy Ships in Gulf of Oman," (February 17, 2026), accessed Aug 19. 2026, accessed Aug 19. 2026. https://tass.com/defense/2088067
(81) Dzirhan Mahadzir, "Russian Surface Action Group Underway for Asia-Pacific Deployment," *USNI News, (*February 18, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2b2w3m3a
(82) *The Maritime Executive,* "Chinese 48th Escort Group Takes Over in Djibouti," (November 9, 2025), accessed Aug 27. 2026. https://tinyurl.com/2a96thgk
(83) Mallory Shelbourne, "Carrier USS Gerald R. Ford Sailing in the Atlantic, Headed for Strait of Gibraltar," *USNI News,* (February 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2carj7t3
(84) *Xinhua*, "China, Russia Wrap up Joint Naval Exercise," (July 13, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/25lws8ve
(85) Ondrej Ditrych and Alice Ekman, "Rehearsing for War: China and Russia's Military Exercises," *EUISS,* (July 3, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27epvhmn
(86) تدمج كل من الصين وروسيا تكتيكات وقدرات غير متكافئة ضمن تخطيطهما البحري الأوسع، لكن تعد هذه القدرات عمومًا عناصر مكمّلة لقدراتهما القوية على استعراض القوة في المياه الزرقاء، وليست، كما في الحالة الإيرانية، المحور الرئيس الذي تنتظم حوله الاستراتيجية البحرية.
(87) James Brandon Gentry, "China's Role in Iran's Anti-Access / Area Denial Weapons Capability Development," *The Middle East Institute*, (April 16, 2013), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/223n2j8z. David Pierson, "How China's Weapons Transfers to Iran Have Evolved Over Decades," *The New York Times,* (April 15, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29q9ktqs
(88) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises", Ibid.
(89) (Annapolis: United States Naval Institute, 145 (8), 2019,) Pp1,398.
(90) Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "Operation Epic Fury and the Collapse of Iran's Layered Naval Defense," *Gulf International Forum*, (March 23, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2bj-9taq3. Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "The Rise and Demise of Iran's Shahid Soleimani-Class Corvettes," *Rabdan Security and Defence Institute, (April* 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/28yzyefz
(91) Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "Iran's Asymmetric Naval Threat Debilitated, Not Annihilated," *Gulf International Forum*, (March 29, 2026), accessed Aug 27. 2026. https://tinyurl.com/229fkfrj
(92) Mohammad Sio, "US Strike Destroys Maritime Control Tower in Southeastern Iran, Reports Iranian State Media," Anadolu Agency, (July 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/248wetd7
(93) Kimberly Donovan and Emily Ezratty, "From Drones to Rocket Fuel, China and Russia Are Helping Iran through Supply Chains," *Atlantic Council,* (March 25, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2xhmcxam. *Asharq al-Awsat,* Huda al-Husseini, "Iran Draws Strength from Chinese-Russian Military and Technological Support," (May 28, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27c2do6b
(94) Alexander Gabuev, Nicole Grajewski and Sergey Vakulenko, "Why Russia Is Watching Iran Burn," *Foreign Affairs,* (March 16, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2cqxomt2